جـــــــامعة 8 مـــــــــــاي 1945

قالـــــــمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

أثر الإنفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الإقتصادي

دراسة حالة الجزائر للفترة (2005-2015)

من اعداد الطلبة:

- مواسة سارة
- عمیار بشری

تحت اشراف الاستاذة:

- د. بوعزيز ناصر

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر و تقدير

بعد شكر الخالق سبحانه وتعالى نتقدم بأسمى عبارات الامتنان لدكتور ناصر بوعزيز على حسن رعايته وتوجيهاته القيّمة وفائق اهتمامه، طيلة إشرافه على إعداد هذه المذكرة.

والى كل من كان له الفضل في انجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: الإطار الفكري والنظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهم نظرياتها	3
• المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	3
• المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية ومحدداتها	5
• المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية	7
المبحث الثاني: السياسة التجارية، أنواعها، و مميزاتها	18
• المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها	19
• المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية	19
• المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية	23
المبحث الثالث: التجارة الخارجية في ظل قيام المنظمة العالمية للتجارة	32
• المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها	32
• المطلب الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	33
• المطلب الثالث: أثر المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية	35
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	41
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	42
• المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية	42
• المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي وأهدافه	48
• المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي وانواعه	50
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	55
• المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية(النمو عند الكلاسيك)	55

• المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	56
• المطلب الثالث: النظرية الكنزيةونظرية النمو الحديثة	59
المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي	63
• المطلب الاول: الصادرات والنمو الاقتصادي	63
• المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي	67
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي الجزائري	75
المبحث الاول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	76
• المطلب الاول: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	76
• المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية	85
• المطلب الثالث: اليات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	92
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالتجارة الخارجية	96
• المطلب الأول: عوامل وخصائص النمو الاقتصادي في الجزائر	96
• المطلب الثاني: النماذج القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	99
• المطلب الثالث: معدل التبادل التجاري والنمو الاقتصادي	101
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في ظل التحرير التجاري	111
• المطلب الاول: أثر التحرير التجاري على القطاع الزراعي	111
• المطلب الثاني: أثر التحرير التجاري على القطاع الصناعي	113
• المطلب الثالث: أثر التحرير التجاري على قطاع الخدمات	114
خلاصة الفصل	116
خاتمة	118
قائمة المراجع	121

قائمة الجداول والأشكال

عنوان الجدول	الصفحة
النفقات النسبية المقدرة بساعات العمل.	10
مستلزمات رأس المال والعمل لإنتاج ما قدره مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية.	15
يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	48
يوضح تطور الميزان التجاري خلال فترة 1971- 1977	78
يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1978-1988	80
يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1989- 1993	82
يوضح تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2014	84
تطور النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005- 2015 :	103
تطور هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015	104
تطور هيكلواردات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015	107
تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005- 2015	109
جدول تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005- 2015	111
جدول تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005- 2015	113
يوضح تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2015	114

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال	الصفحة
تطور الميزان التجاري خلال فترة 1971- 1977	79
تطور الميزان التجاري خلال فترة 1978- 1988	81
تطور الميزان التجاري خلال فترة 1989- 1993	83
تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2014:	84
تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005- 2015	103
تطور صادرات جزائر للفترة 2005- 2015	106
تطور واردات الجزائر للفترة 2005- 2015	108
تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005- 2015	110

مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى إليها كل الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وفي هذا السياق تعمل الجزائر على تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول يضمن تراكم رؤوس الأموال مما يسمح بدفع عجلة التنمية الشاملة ورفع مستوى الازدهار والرقي الاقتصادي والاجتماعي.

ولتحقيق الهدف المنشود انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات والسياسات التنموية بدءا بالنهج الاشتراكي وسياسة الاقتصاد الموجه وصولا إلى الانفتاح الاقتصادي مع بداية التسعينات من خلال الانخراط في العديد من البرامج والاتفاقيات سواء تعلق الأمر بإصلاحات إعادة الهيكلة والجدولة وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي أو الاتفاقيات المبرمة في إطار الشراكة الاورومتوسطية وكذا مساعي الانضمام إلى المنظمة العامية للتجارة.

وضمن هذه الآليات والاستراتيجيات تأتي سياسة الانفتاح والتحرير التجاري لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر وذلك قصد دفعه للمساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق مستولى مقبول لعملية التنمية الشاملة.

ورغم الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة تبقى الجزائر بعيدة عن هذا الهدف المنشود بسبب اعتمادها على النفط كمورد اقتصادي وحيد في ظل ضعف مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة والخدمات، وكذا ذهاب العائدات النفطية لقطاعات هامشية واستهلاكية بعيدا عن الاستثمارات المنتجة المدرة للقيمة، ولمعالجة موضوع الدراسة نقوم بطرح **الإشكالية** التالية:

- ما هو أثر الانفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة **تساؤلات فرعية** يتوجب البحث عن إجابة لها:

- ما المقصود بالتجارة الخارجية وما هي أهم السياسات التجارية المنتهجة؟
- ما مفهوم النمو الاقتصادي وما علاقته بالمفاهيم الأخرى، ثم ما هي العوامل المؤثرة فيه؟
- ما هي انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على النمو الاقتصادي؟

ولدراسة الموضوع والإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع **الفرضية الرئيسية** التالية:

- يعتبر الانفتاح التجاري من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي.

الفرضية الرئيسية:

- يعتبر الانفتاح والتحرير التجاري من العوامل الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

و لتبسيط الدراسة والتدرج في معالجة عناصر الإشكالية تم تجزئة الفرضية الرئيسة إلى عدة **فرضيات جزئية** والمتمثلة في:

- ❖ تؤدي سياسة التحرير والانفتاح إلى زيادة مساهمة في الاقتصاد.
- ❖ يتأثر معدل النمو الاقتصادي بسياسة الانفتاح والتحرير التجاري.
- ❖ يترتب عن الانفتاح والتحرير التجاري في الجزائر أثر سلبي على معدل النمو الاقتصادي نتيجة استنزاف قطاعات هامشية وغير منتجة للموارد المالية وجهت أغلبها إلى استيراد منتجات استهلاكية.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في كونه يسعى إلى إبراز اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي المتمثلة في:

- ❖ محاولة التعرف على التجارة الخارجية.
- ❖ التعرف على النمو الاقتصادي في الجرائر.
- ❖ قلة الدراسات التي اهتمت بالموضوع.
- ❖ عدم تناول هذا الموضوع بكثرة من قبل الباحثين

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي جهد عملي من الصعوبات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ نقص المعطيات والإحصائيات حول الموضوع وصعوبة الحصول عليه.
- ❖ تضارب المعطيات والإحصائيات من مؤسسة إلى أخرى(الديوان الوطني للإعلام والإحصاء، الوزارات،ومراكز البحث).

منهج الدراسة:

من اجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لمعرفة كل المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وتحليل الجداول ومختلف الإحصاءات التجارية.

أما فيما يخص أدوات الدراسة التي اعتمدنا عليها في هذا البحث فقد تمثلت في الكتب باللغة العربية بالإضافة إلى رسائل أو أطروحات جامعية وملتقيات ومجالات علمية ومواقع الانترنت.

هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة وتحليلها تم تقسيمها إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية ووضع الفرضيات...، وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري والفكري للتجارة الخارجية حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية التجارة الخارجية وأهم نظرياتها، المبحث الثاني جاء بعنوان السياسة التجارية أنواعها وأدواتها، أما المبحث الثالث جاء بعنوان التجارة الخارجية في ظل قيام المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثاني: جاء بعنوان التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية النمو الاقتصادي، المبحث الثاني جاء بعنوان نظريات النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث جاء بعنوان علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على النمو الاقتصادي الجزائري، حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء بعنوان واقع التجارة الخارجية الجزائرية، أما المبحث الثاني جاء بعنوان النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالتجارة الخارجية، المبحث الثالث جاء بعنوان النمو الاقتصادي في ظل التحرير التجاري.

الفصل الأول

تمهيد الفصل :

تشكل التجارة الخارجية أبرز اهتمامات الإنسان منذ القدم، وتحديدا منذ أن عرف الإنتاج وطبق التخصص في تقسيم العمل ومع تقدم المجتمعات وتعمق التخصص زادت أهمية التبادل على المستوى الدولي، فالحقيقة التي تؤكدها التجارة الخارجية كل يوم هي أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن غيرها متبعة في هذا الانعزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن فهي بحاجة إلى سوق لتصريف الفائض من إنتاجها ولا يمكن القيام بهذه المهمة إلا من خلال المبادلات التجارية.

و في مناقشتنا لموضوع التجارة الخارجية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و أهم نظريتها.

المبحث الثاني: السياسة التجارية، أنواعها، وأدواتها.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية في ظل قيام المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهم نظرياتها

تمهيد:

يعد التبادل التجاري ركيزة تعتمد عليها دول العالم، فلا يمكن لدولة واحدة ان تستقل باقتصادها عن بقية الدول، وهكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش في معزل عن غيرها مهما اختلفت النظم السياسية، ومهما كانت درجة التفاوت.

ونظرا لتزايد أهميتها في وقتنا الحاضر توجهنا أولا إلى الاهتمام بالتعرف على ماهيتها وأهم النظريات المتعلقة بها.

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية

تعتبرالتجارة الخارجية حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافي، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعاً وتكويناً سياسياً واحداً، بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة، وعلى ذلك فإن للتجارة الدولية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة.

*** مفهوم التجارة الخارجية:**

نتيجةلتطورنظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره أهم محددات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات التقنية من التنمية الاقتصادية،ولقدتعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية نذكر منها:

* عرفت التجارة الخارجية بأنها: "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما الى ذلك".[1]

وتعرف أيضا بأنها: المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة.[2]

---

[1] عطاء الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص8.

[2] رشاد العصار واخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000،ص12.

* أما التعريف الأشمل هو أنها تمثل: "حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث يشتمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال".

* إلا ان التعريف الأقرب إلى دراسة النظرية الاقتصادية هو: " كما تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة ".[1]

والصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية تتمثل في:

1- تبادل السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية والنصف المصنعة.

2- تبادل الخدمات كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.

3- تبادل الأموال وتضم حركة رؤوس الأموال والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروضوالاستثمارات الأجنبية.

4- تبادل عناصر الانتاج المختلفة المتمثلة في انتقال الايدي العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطاب الكفاءات أو بالهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع.[2]

1- مفهوم الصادرات:هي العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون لغير المقيمين في البلد بغض النظر عن غير المقيمين أن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلدأو خارجها، وبصيغة أخرى تمثل الصادرات اتفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، الأمر الذي يؤدي إلى تيار الإنفاق الكلي حيث بزيادة الصادرات يحصل المصدرون على اجور إضافية تدفعهم إلى زيادة إنفاقهم،هذه الزيادة تحدث طبقا لأثر مضاعف زيادات متلاحقة في الدخل الوطني.[3]

2. مفهوم الواردات:هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية عبر المقيمين للمقيمين في البلد بغض النظر عن المقيمين ان كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجه وبصيغة أخرى تمثل الواردات اتفاقا محليا على السلعوالخدمات المنتجة في الخارج وتعتبر تسربا في الإنفاق الكلي ولذا تصنف ضمن عوامل التسرب حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة

---

[1] حسام علي داوود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2002، ص14.

[2] موسى سعيد المطر واخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص ص13-14.

[3] سعد الغالب ياسين، **الادارة الدولية مدخل استراتيجي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص40.

الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من تيار النفاق في الدخل ويزيده قوة في الخارج.[1]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية ومميزاتها

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها حيث أدت الى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناع من الدول الاخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية.

1. أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها:

تتمثل أسباب قيام التجارة الخارجية في:[2]

***اختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة وخاصة التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، هذاالإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرةوبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

***التخصص الدولي:** الدول لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكنسة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعيا، وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقلوبكفاءة عالية.

* لاتستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

***اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموزوالقهوة فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية وتتورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج.

***اختلاف الميول والأذواق:** وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة حيث تتأثر الأذواق بعوامل مختلفة: التطور العلمي، الخلفيات الدينية والثقافية.

---

[1] محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص103.

[2] حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص16_17.

وتكون أهمية التجارة الخارجية فما يلي:

* زيادة الانتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيح التبادل الدولي من قدرات أكبر للتخصص وتقسيم العمل الدولي وبالاستناد الى المزايا النسبية والمطلقة وهو ما يساهم في زيادة الانتاج والدخل اعتمادا على السوق المحلية اضافة الى السوق الدولية.

* تتيح التجارة الخارجية المنافسة بين المنتجين وتلاقي حصول احتكار للسوق،في ظل حرية التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي يقود الى توفير السلع بأسعار أقل ونوعية أفضل.[1]

2.مميزات التجارة الدولية:

1-تمتاز التجارة الخارجية بأنها عملية تبادلية للسلع والخدمات بين الدول، وربما تكون المبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي، أو ربما بهدف السيطرة على الأسواق الخارجية.

2- تتقوم التجارة الخارجية على التخصص في الانتاج، بحيث تبذل كل دولة طاقتها وتسخر مواردها في انتاج السلعة التي تستطيع انتاجها وتوريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول.

3- تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي، وهذا يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ومن هنا تبدأ عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية وقد تتفاوت الدول في هذا المجال، من حيث الوسائل الدعائية والاعلامية والقرب من الأسواق المستهدفة وتميز الإنتاج لدى تلك الدول.

4- تعمل التجارة الخارجية ضمن منظومة حدود القانون التجاري الدولي بهدف تنظيم التجارة الخارجية فقد وضعت عبر العقود الماضية العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تعزز كمية وحجم التجارة الخارجية وتنظم انتقال السلع والخدمات بين الدول، كما ان هناك اتفاقيات ثنائية أو تحالفات اقليمية تجارية تبنى على المصالح الاقتصادية المتبادلة والتي تنظم لتحقيق تلك الغاية.

5- تعتمد التجارة الخارجية على الأسعار الدولية المعلومة للسلع المتبادلة بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية، فقد يتم على تسعير السلع والخدمات من قبل قانون العرض والطلب مما يعمل على احداث توازن في الكميات المعروضة والكميات المطلوبة.

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007،ص354.

6- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد من البلدان فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها، ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل القومي، وانخفاض البطالة، الى غير ذلك من المؤشرات الايجابية لدى الدولة.[1]

المطلب الثالث:نظريات التجارة الخارجية

1. النظريات الكلاسيكية: تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة البداية في تحليل نظرية التجارة الدولية قادهم اعتقادهم بقدرة قوى السوق على دعم حرية العمل ودعم فكرة حرية التجارة بين الدول المختلفة ورأوا أن السوق يحفظ التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.[2]

* **نظرية التكاليف المطلقة "لأدم سميث":** إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه المعروف "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم العزف المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة.

وقد أعطى "آدم سميت" توضيحا جديدا لمفهوم التجارة الخارجية من حيث الوظائف إذ قسم وظائف التجارة الخارجية إلى ثلاث وظائف.[3]

* **الوظيفة الأولى:** تعتبر التجارة الخارجية كمنفذ لفائض الإنتاج في البداية وذلك انطلاقا من أن كل تطور مرتبط بتقسيم العمل وهذا راجع الى الميل الطبيعي للإنسان إلى التعامل مع الغير ومبادلة فائض ما لديه مع ما يفتقده، إضافة إلى أن تقسيم العمل مرتبط بحجم السوق، فوظيفة التجارة الخارجية بالمعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد مجال واسع لتصريف الانتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلي.

* **الوظيفة الثانية:** "إن التجارة الخارجية وسيلة لتكثيف عملية تقسيم العمل بحيث تسمح عملية التبادل التجاري للدولة بتوسيع رقعة السوق، والذي بدوره يسمح بتقسيم أكبر للعمل مما يؤدي الى رفع المنتوج

---

[1] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره،2015، ص ص20-22.

[2] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ض22.

[3] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشري، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص ص136-137.

السنوي وبالتالي زيادة الدخل فتزداد بذلك ثروة الأمة ولذلك فان التجارة في نظر الكلاسيكيين يجب أن تكون مرة كل قيد حتى تتمكن كل دولة من التخصص فيما وهبته لها الطبيعة من مزايا وبذلك تكون للتجارة الخارجية أثر أكبر فآدم سميث يرى أن تقسيم العمل هو البؤرة التي تتركز عليها نظريته سواء في التجارة الخارجية أو حتى الداخلية باعتباره منهج اقتصادي صحيح.

***الوظيفة الثالثة:** حدد قانون التكاليف المطلقة وهو الذي يحدد فيه الفرق في التكاليف الإنتاجية بين الدول كما تحدد مزايا تقسيم العمل وأسسه وكذا الاختصاصات والوظائف سواء كان هذا في نطاق المشروع الواحد أو في المحيط الدولي.

وقد اعتمد "آدم سميث" على مجموعة من الفرضيات في تحديد مفاهيم جديدة للتجارة الخارجية و تتمثل في :[1]

– أن كل دولة تنتج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركائها التجاريون ويترتب عنه أن كل دولة ستكسب أكثر إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة أفضل.

– أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل وبناء عنه فإن السلعة ستبادل بعضها البعض وفقا لساعات العمل المستخدمة في انتاجها.

– العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج ويعني أن تكلفة العمل تعبر عن التكاليف الإجمالية.

– صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول مما يعني عدم إمكانية تطبيق نظرية القيمة المبنية على العمل في تحديد معادلات التبادل السلعي بين الدول.

تقييم النظرية: من خلال ما تقدم يمكن أن نستخلص مجموعة من الحقائق حول النظرية:[2]

* نظرية "آدم سميث" في التجارة الخارجية هي امتداد لنظرية في التجارة الداخلية وهذا لاعتمادها على نفس الأسس القائمة بقدرة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول كما هو الحال داخل الدولة الواحدة إضافة إلى قدرة التجاريين الداخلية على توسيع دائرة التعامل في السوق.

* يركز سميث في النظرية على النفقات المطلقة وليست النسبية فيكفي أن يكون هناك اختلاف في النفقات بين دولتين لقيام التجارة الخارجية بينهما وتحقيق النفع المتبادل.

---

[1] حسام علي داوود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره ، ص34.

[2] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره ،ص ص141-142.

* يعتبر أن الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية هو زيادة كمية أحد موارد الثروة من خلال زيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية وتحرير التجارة الخارجية.

* ضرورة توفر ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة كشرط أساسي لقيام التجارة الخارجية إلى أن يتوفر لدى الدولة إمكانات ومقومات تمكنها من إنتاج سلع بكفاءة أكثر.

* ورغم كل ذلك إلا أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة الخارجية بين دولتين إذا تمتعت أحداهما بميزة من إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى لذا لا يمكن الاعتماد على نظرية الميزة المطلقة لتفسير قيام التجارة بين الدول.

* عدم إمكانية تنقل الدول لفرضية سابقة بسبب العوائق السياسية والقانونية أمام حركة عنصر العمل تعبر عن عدم مساواة معدل التبادل التجاري والدولي للسلع بها لنسبة العمل المستخدم في إنتاجها يعني أن هناك تفسير آخر لقيام التجارة بين الدول لم تستطع النظرية تفسيره أو تجاهله.

* **نظرية النفقات النسبية "لدافيد ريكاردو"**: في القرن الـ 19 جاء الاقتصادي الانجليزي "ديفيد ريكاردو" بنظرية جديدة سماها نظرية النفقات النسبية والتي يمكن تحديد مفهومها بطريقتين: أما من جانب التباين الجغرافي أي تعريفها استنادا إلى فكرة النسبة بين النفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة بين دولتين أو من خلال فكرة النسبية بين نفقات الانتاج المطلقة لسلعتين في المبادلة داخل الدولة الواحدة.

– وقد انتقد ريكاردو سميث في هذه النظرية كرد على نظريته المتعلقة بالتكاليف المطلقة" جاءت نظرية ريكاردو في كتابه "مبادى الاقتصاد السياسي والضرائب "سنة 1817 وبعض الدول أساليبوطرق إنتاج تقليدية مما يجعلها عاجزة عن بناء مشاريع للاستفادة من وفرة في التكاليف.

– كما أوضح ريكاردو أنه ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية أن تتمتع إحدى الدولتين المتبادلتين بميزة مطلقة متوفرة في السلعتين ومع ذلك تتم التجارة بينهما وذلك لتفوق الميزة المطلقة في إحدى السلعتين عن الأخرى وبالتالي ستنتجه كل دولة للتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها أكثر من الدولة الأخرى.[1]

وقد أوضح ذلك في مقال عددي وهو أنه هناك دولتين الأردن ولبنان تنتجان سلعتين أقمشة وأغذية فكانت النتائج في الجدول التالي :

[1] موسى سعيد المطر واخرون، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص32.

جدول رقم (1): النفقات النسبية المقدرة بساعات العمل.

الدول	وحدة الأقمشة	وحدة الأغذية
الأردن	100	120
لبنان	90	80

المصدر: موسى سعيد المطر واخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكرة، ص33.

من خلال الجدول (1) يتضح لنا أن البلدان تتمتع بميزة مطلقة على الأردن في إنتاج كلا السلعتين لكن باختلاف النسب ومع ذلك فإنه من مصلحتها أن تتخصص في إنتاج إحدى هاتين السلعتين وتتحصص الأردن في إنتاج السلعة الأخرى وهذا الاختلاف في النفقة النسبية هو الأسس في قيامالتبادل التجاري بين الدولتين وباتباع فكرة التباين الجغرافي أو السلعي نجد أن تكلفة إنتاج الأغذية بالنسبة لتكلفة إنتاج الأقمشة.[1]

$$\frac{80}{90} = \frac{\text{النفقة المطلقة لانتاج الأغذية في لبنان}}{\text{النفقة لانتاجالمطلقة فيالأغذية الأردن}} = 0.88$$

بمعنى أن نفقة انتاج وحدة واحدة من الأغنية تتم بنسبة 0.88مقارنة بنفقة إنتاج الأقمشة وبالتالي تكون هذه النفقة النسبية في لبنان أقل منها في الأردن ومنه فمن مصلحة لبنان أن تتخصص في إنتاج الأغنية لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر والأردن تتخصص في إنتاج الأقمشة لنفس السبب وهكذا تتخصص في إنتاج الأقمشة رغم أن النفقة المطلقة لإنتاج هذه السلعة أقل من نفقتها في الأردن وبالتالي فالأساس في النفقة النسبية لا في المطلقة.

فرضيات النظرية:

* التجارة الخارجية سلسلة من العلاقات بين الوحدات الاقتصادية كالبيع والشراء والاقراض.

* توفر شروط المنافسة الكاملة هو الأساس الذي يحكم سعي الدول لتحقيق أكبر ربح.

* وجود اختلافات بين التجارتين عكس ما قاله سميث وسهولة انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة لا بين الدول.

* افتراض حالة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج بحيث تعمل الدولة على التخصص في منتوج توجه فيه كل إمكاناتها.

* افتراض إمكانية اختلاف مستوى الإنتاج لنفس السلعة بين الدول وأرجعت السبب إلى عوامل المناخ.

[1] موسى سعيد المطر واخرون، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره ، ص34.

*اعتمدت على العمل كمقياس لقيمة السلعة بدلا عن النقود.

*توازن ميزان المدفوعات اليا عن طريق كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

تقييم النظرية:

- تعتبر نظرية الميزة النسبية اتجاها صحيحا حسب نظر الاقتصاديين في التجارة الخارجية وهي خطوة فعالة للأمام.
- اعتماده على التبسيط لإيصالفكرتهإلاأنه انتقد في هذه النقطة لإهمالهللجانب النقدي كما انه افترض استحالة انتقال عوامل الانتاج بين الدول خارجيا.
- انتقد في فرضيتهان التبادل يتم بين دولتين فقط وفي سلعتين فقط وهذا مخالف للواقع.
- لم يتعرض ديفيد ريكاردو الى سعر التبادل بين السلع حيث ان افترض ان وحدة واحدة من السلعة تبادل بوحدات من السلعة الثانية.
- يقدر ريكاردو الانتاج بوحدات العمل في حين ان التكاليف تشمل في الواقع عناصر اخرى اضافة الى العمل الا أن بعض الاقتصاديين يرون ان هذا النقص لا يؤثر على صحة النتائج المتوصل إليها.[1]

نظرية القيم الدولية "لجون ستيوارت ميل":

حول مسألة التجارة الخارجية والسياسة التجارية وجد في القرن التاسع عشر اتجاهان أساسيان، اتجاه دافع عن الحماية واتجاه اخر دافع عن حرية التجارة على سبيل المثال جون ستيوارت ميل (1807-1873) الذي كان له دور كبير في تحليل قانون المقارنة النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي ابراز اهمية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى.

اعتبر ان فرصة ريكاردو القائلة بأن شروط التبادل بين الدول تتم على أساس وحدة من سلعة معينة مقابل وحدة من سلعة أخرى، هي فرضية غير أساسية بالنسبة الى نظرية النفقات النسبية بالإضافةإلى عدم صحتها في بعض الأحوال بالإضافة إلى ذلك فان ريكاردو بحسب ميل لم يدلنا على طريقة تحديد قيمة كل من السلعتين المتبادلتين، فكيف تتحدد قيمة السلعة المستوردة؟

[1] موسى سعيد المطر واخرون، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36-37.

وبحسب ستيوارت ميل تحدد قيمة السلعة المصدرة على أساس نفقة انتاجها، ولكن كيف تتحدد قيمة السلعة المستورد؟ تتوقف نسبة التبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الاخرى للطلب المتبادل للدولتين.

ونظرا لتداخل بعض العوامل في تحديد الطلب المتبادل بين الدولتين فمن المستحيل ان نقول مقدما بأي نسبة سيتم تبادل السلعتين، ولكننا نستطيع القول بأن نسبة التبادل سوف تكون محصورة فيما بين النفقات النسبية في كل من الدولتين، ويكون معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.

ويضع ستيوارت ميل هذا القانون في صيغة ويسميها معاملة الطلب الدولي والتي تتخذ الشكل.[1]

$\frac{80}{90} = \frac{80}{90}$ أو PA * QA = PB * QB

حيث:(A) و(B) تمثل السلعتان التي يتم تبادلهما بين دولتين.

P– تمثل السعر.

Q–تعبير عن الكمية التي يتم تبادلها من كل سلعة

ويتضح من هذه المعادلة بأن نسبة التبادل بين السلعتين تحدد على أساس عكس النسبة بين سعريهما ويترتب على أن الدولة المعنية كلما اشتدت حاجتها إلى السلعة المستوردة كلما كانت على استعداد أن تقدم كمية أكبر من سلعته المعدة التصدير.

بعد أن حدد ستيوارت ميل قيمة السلعة يتساءل عن الكسب الذي تعود به التجارة الدولية على الدول المشاركة فيها ويعتبر أن هذا الكسب يتحقق من التخصص الذي يؤدي الى وجود فائض إنتاج وكلما اقترب معدل التبادل الدولي من المعدل المحلي فإن نصيب الدولة المعنية في التبادل أقل والعكس صحيح.

تعرضت نظرية القيم الدولية في بعض جوانبها إلى النقد وذلك بشأن نظرية النفقات النسبية، ولكن أهم الانتقادات التي وجهت إليها هو عدم إجابتها على مسألة تتعلق بالكسب الذي ينتج عن احتمال توسيع التجارة الدولية والخسارة الناشئة عن احتمال تطبيقها.[2]

[1] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص2–30.

2. النظرية النيوكلاسيكية :

* **نظرية "هكشر وأولين"** :طبقا لنظرية "هكشر وأولين" فان البلاد يكون لها ميزة نسبية في انتاج السلع التي تتميز بكثافة استخدام عناصر الانتاج التي تكون متوفرة لديها بكثرة نسبيا هذه غالبا ما تسمى نظرية نسب عوامل الانتاج للميزة النسبية، حيث أنها تفترض أن جميع البلاد لها نفس دوال الانتاج الذي يعني أن قدر متساوي من خدمات عناصر الانتاج سينتج نواتج متساوية في جميع البلاد ولكن العرض النسبي لعوامل الانتاج، ومن ثم الأسعار النسبية لعوامل الانتاج تختلف بين البلاد.[1]

فرضية النظرية :

من أهم فرضيات النظرية الكلاسيكية ما يلي :

-لا يلتزم هكشر اولين والمحدثين بفرض التقليديين القائل أن قيمة السلع تتحدد بكمية العمل المبذول في انتاجها.

-إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين داخل البلد الواحد فدالة الإنتاج بالنسبة لأي سلعة واحدة وقد تكون نفسها بين البلدان أولا.

-إن السلع المختلفة تتعاون من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج مع عدم وجود نفقات نقل.

-إن أذواق المستهلكين ثابتة بحيث لن يترتب على التجارة الخارجية أي تغير في هذه الأذواق التي لا تختلف كثيرا بين هذه الدول وافتراض وجود عالم تسوده المنافسة المطلقة.

-إننمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلدان المختلفة.

-وجود دولتان فقط في التبادل ووجود سلعتين فقط يتم التبادل بينهما.

-عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا وهذا بالبحث في أسباب قيام التجارة الخارجية في المنتجات التامة من خلال الفروض السابقة نجد أن "هكشر أولين" اعتمد أساسا على فروض أساسية هي:

- مدى توافر كميات الإنتاج وكذا الشروط الفنية للإنتاج وهذان الشرطان ثابتان كما أن دوال تفضيلات أذواق المستهلكين متماثلة لذلك لم يبق من هذه العوامل إلا العامل المتعلق بمدى الوفرة

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001، ص46.

النسبية لكميات عناصر الإنتاج كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتبارها العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول. [1]

وأخيرا فإن الدولة ذات الوفرة النسبية في العنصر الإنتاجي سوف تنتج السلعة التي تستخدم هذا العنصر المتوفر وتقوم بتصدير هذه السلعة ونستورد السلعة التي تستخدم في إنتاجها العنصر الانتاجي غير المتوفر نسبيا ويرجع هذا الاختلاف إلى عامل الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

تقييم النظرية:

*تفترض من هذه النظرية توفر العمالة الكاملة وهو أمر صعب التحقيق أحيانا مما يؤدي إلى تعارض نتائج هذه النظرية.

* إهمال نفقات النقل في هذه النظرية يؤدي إلى توطن الإنتاج في بلد دون أخر مما يؤثر على أسعار السلع.

لم تأخذ بعين الاعتبار دور الطلب، وهذا يعني أن الدولة إذا انتجت كمية كبيرة من سلعة معينة إنها تستهلكها بالكامل بينما لا يصدق هذا باعتبار عدم إمكانية التصدير للمنتوج الأكثر استخداما لعناصر الإنتاج المتوفر بها.

* افتراض أن دوال الإنتاج للسلعة الواحدة خطة متجانسة مما يعني عدم فعالية البحوث والتطوير وعدمالتقدم التكنولوجي

* عدم القدرة على تفسير وتحليل التجارة الخارجية بناء على غياب قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول.[2]

لغز ليونتيف :

يعد لغز ليونتيف من المحاولات التطبيقية لاختبار مدى صحة نظرية هكشر أولين في التجارة الدولية وقام بها الاقتصادي الأمريكي "ليونتيف" في 1953 فانطلاقا من نموذج "هكشر و أولين" فإنه إذا كان أحد البلدان يتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس مال ولكن قدرة نسبية في عنصر العمل فإننا نتوقع أن

[1] حسام علي داوود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2005، ص155،

تكون صادراتها كثيفة رأس المال وارداته كثيفة العمل، ولقد استعان "ليونتيف" بجدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 الذي لجأ فيه إلى الصناعات الأمريكية المنافسة للواردات التقدير كميات رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج مجموعة معينة من الواردات بدلا من استخدام المناظرة في بلد الأصل كأساس للمقارنة لأن مثل هذا الجدول غير متاح إلا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقطإذا قام بحساب كميات رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج ما قدره مليون دولار من الصادرات والسلع البديلة الواردات.

ومنها استخرج نصيب رأس المال إلى العمل وقد أظهرت هذه الحسابات أن هذه النسب كانت أعلى في السلع البديلة للواردات منها في الصادرات، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعكثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال وفي ضوء الاعتقاد الشائع بأن الاقتصاد الأمريكي يتميز بوفرة في عنصر رأس المال مقارنة بباقي الدول وبندرة نسبية في عنصر العمل فإن هذه النتيجة شكلت لغزا.

أثار هذا اللغز جدلا بين الاقتصاديين وحاول ليونتيف نفسه أن يفسر هذا اللغز بقوله: إن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة أمثال إنتاجية العامل في أي مكان آخر ومنه فبالرغم من أن السكان العاملين في أمريكا قد يبدون قليلين عدديا بالنسبة إلى رصيد رأس المال إلا أن نوعية العامل تؤدي إلى أن يكون العرض الفعال كبيرا نسبيا.

جدول رقم (2): مستلزمات رأس المال والعمل لإنتاج ما قدره مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية.

	الصادرات	بدائل الواردات
رأس المال (أسعار 1948	2.550.780	3.091.339
العمل (رجل / سنة)	182	180
نسبة رأس المال إلى العمل	14.015	18.184

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعةالأولى،1995، ص56.

حل لغز ليونتيف:

انتقد الاقتصادي ليونتيف على أساس أن الكثافة الرأسمالية للصناعات الأمريكية المنافسة الواردات لا تصلح للمقارنةفقد كان من الواجب عليه أن يرى ما إن كانت السلع المستوردة في أمريكا كثيفة رأس المال أو كثيفة العمل في البلد الأصلي لها.

كما انتقد فرض ليونتيف في أن دوال الناتج متمثلة بين الدول وهذا مستحيل لأن بعض السلع تكون كثيفة رأس المال في بلد ما لكن كثيفة العمل في بلد آخر.[1]

3. **النظريات الحديثة (المدرسة التكنولوجية) :**

إن التكنولوجيا تعتبر في الوقت الحالي أحد عناصر الإنتاج الرئيسية، بل قد تكون من بين أهم هذه العناصر لأنها هي التي تتضمن الاستخدام الكفء لعناصر الإنتاج الأخرى ولارتفاع مستوى إنتاجيتها والمتمثلة في الموارد الطبيعية بما فيها الأرض، العمل، رأس المال، حيث أن التطور التكنولوجي أدى عبر الزمن إلى زيادة درجة الانتفاع من هذه العناصر بدرجة كبيرة من خلال زيادة الإنتاج المتحقق جراء استخدامها عن طريق زيادة إنتاجيتها بشكل واسع وسريع.

ويبرز في النماذج التكنولوجية في تفسير التجارة الخارجية ما يلي:

نموذج دورة المنتج: ظهر هذا النموذج في كتابات كل منفيرنون عام 1961 وهيرش 1967 حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية وتغيراتها عبر الزمن إذ يرى فيرنون أن هناك مجموعة من العوامل أو القوى التي تحدد الميزة النسبية حيث أن توفر عنصر العمل الماهر مع ارتفاع مستوى الدخل سوف يؤدي الى اقتصار عملية الإنتاج في دورتها على الدول التي تتمتع بهذه السمات وهي الدول الأكثر تقدما أما هيرش فإنه يستند إلى :[2]

- التركيز على دالة النتائج والتغير في استخدام عوامل الانتاج عبر الدورة.
- قام هيرش بتضمين رأس المال البشري في نموذجه عن دورة المنتج.
- لم يقدم أي نموذج محدد لإمكانية تقديم المنتج الجديد.
- قدم نموذج كأساس للتجارة وليسكأساستوجيه الاستثمارات.

* **نموذج الفجوة التكنولوجية:** يستند هذا النموذج الذي يعود الفضل في تقديمه إلى الاقتصادي بوزنر حيث يقوم هذا النموذج على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية يؤثر على هيكل التجارة الخارجية في الوقت الحاضر.

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي، **مؤسسة شباب الجامعة**، ص 56-57.

[2] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 84.

* **نظرية التنوع في التجارة الخارجية:** يلاحظ من خلال التطورات الحديثة في التجارة بروز بعض الظواهر الواضحة فيها ويتمثل بعضها في :[1]

- التطور الواسع في المبادلات التجارية الخارجية وبالذات عند مقارنتها بحجم الإنتاج الدولي.
- سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الأكبر من حجم التجارة الدولية على حساب انخفاض حصةالدول النامية من هذه التجارة.

إن ما سبق يؤدي إلى بروز التنوع كسبب لقيام التجارة الخارجية الذي حاولت هذه النظرية تفسيره ويشمل هذا في أن دول معينة تنتج السلعة وتستوردها في آن واحد لأن الأنواع التي تنتجها منها تختلف عن تلك التي تستوردها ولذلك يرى لانكسر أن السلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب نتيجة لتوفر مجموعة من الخصائص التي يبحث المستهلك عنها في السلع التي يطلبها لتحقيق أغراض مختلفة مثل: اللون، الحجم، درجة وفرتها، السعرات الحرارية الموجودة فيها بالنسبة للمادة الغذائية... الخ.

[1] فليح حسن خلف،**المرجع نفسه**، ص87.

المبحث الثاني: السياسة التجارية، أنواعها، أدواتها

تمهيد:

تقوم الدول بوضع مجموعة من الإجراءات والوسائل بحسب درجة تقييدها لتجارتها الخارجية ويطلق على هذه الإجراءات بالسياسة التجارية وهذه السياسة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المرجوة منها.

ولهذه السياسة التجارية أدوات مختلفة نتعرف عليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها

***مفهوم السياسات التجارية:**

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية المتبعة وفي إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة ".[1]

فالسياسة التجارية تعني أن تحدد كل دولة الأهداف والأولويات التي تسعى لتحقيقها، وتقود ملوكها تجاه الدول الأخرى وأن تسعى إلى تشخيص البدائل من الوسائل وأن تختار البديل الأمثل (من بين البدائل المتاحة) الذي يحقق هذه الأهداف (الطرق والأدوات المختارة) على أن يتم كل ذلك خلال فترة زمنية محلية (البرنامج الزمني)وأن تراجع وتعدل الأهداف والوسائل، على ضوء الممارسة والنتائج الواقعية .[2]

ويقصد أيضا بالسياسات التجارية "مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة، أو موقف الدول ازاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص124.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص60.

[3] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص125.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

1-سياسةالحماية:

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

1-1حجج أنصار حماية التجارة الخارجية:

- **حجج غير اقتصادية:**

* **الخوف من الحرب:** من الحججالتي يسوقها أنصار الحماية والتي تلقى قبولا يكاد يكون اجتماعيا في العصرالحديث قولهم أن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم إعداد البلاد لخوض غمار حرب قد ساق إليها في أي لحظة، قد تؤدي الحرية التجارية إلى ارتباط أمن الدولة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العلمي من حيت تأمينها بسلع أساسية كالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية أو الصناعية الثقيلة وفي ذلك ما يضعها في مركز حرج إذا ما نشبت حرب وانقلع عنها مورد تموينها بهذه السلع لذا يجب على الدولة أن تحافظ على فروع الإنتاج الأساسية فيها على رغم ما قد يثير به مبدأ تخصص تقسيم العمل الدولي.

* **حماية القطاع الزراعي:**قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تأهلهاظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضى على الزراعة الوطنية مما قد يحضر بطبقة المزارعين وهذه الطبقة تمثل قطاعا هاما في الهيكل الصناعي للدولة إذ تحافظ على توازن الإنتاج الى الدولة. لذلك يجب أن تبقى هذه الطبقة دون أن يصيبها اي ضعف اقتصادي أو اجتماعي وهذا يحتم على الدولة أن تحمي الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الاندثار فضلا عن ذلكفان حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب.[2]

---

[1] سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص133.

[2] جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص133.

* **المحافظة على الطابع القومي:** يعتقد البعض أن العلاقة التجارية بين الأمم تؤدي إلى كثرة اختلاطها وذوبان الفوارق بينها ومن ثم فقدان الأمة لطابعها ومدينتها الخاصة فمثلا انتقاء موضة أزياء السيدات من باريس أو لندن إلى معظم أنحاء العالم قد يترتب عليه بالتدريج التخلص من الزي الوطني للسيدات، ولذلك يرعى البعض أن الدولة تقييد هذه العلاقات التجارية حتى تحافظ على أصالة شعبها الفكرية والخلقية، ولا يملك التحليل الاقتصادي في الواقع الرد القاطع على مثل هذه الحجج غير الاقتصادية حيث لا يمكن لأي اقتصاد أن يبحث عنصوابها أو أخطاءها لأنها تستهدف غايات لا يستطيع علم الاقتصاد السياسي أن يقرر قبولها أو رفضها.[1]

- **الحجج الاقتصادية:**

* **التعريفة الجمركية لخفض البطالة:** إذا نجح فرض رسوم جمركية في تحويل طلب المستهلكين من السلع الأجنبية المستوردة إلى السلع المحلية فإن ذلك سوف يشجع على التوسع في الإنتاج المحلي واستغلال الطاقات العاطلة وتوظيف عمال جدد وبالتالي يقلل من مستوى البطالة ويساند هذه الآلية ما يمكن أن يحدث المضاعف الكينزي الناتج عن زيادة الإنفاق على السلع المحلية من زيادة الإنتاج والدخل، ولكن هناك من يعارض هذه الفكرة عل أساس أن هذه السياسة لن تؤدي إلى زيادة فرص العمل بدرجة كافية بل تتسبب في فقدان فرص العمل في صناعات التصدير إلى الحد الذي يجعل التأثير المالي لهذه السياسة سلبيا على التوظيف الكلي.

* **الرسوم الجمركية لزيادة التوظيف في سلعة معينة:** نفترض أن الرسوم الجمركية على الوارداتمنأحد المنتجات سوف يشجع الصناعة الوطنية من بدائل الواردات، لأن سعر السلعة المستوردة سوف يرتفعمقارنة بالمنتج الوطني وعليه فإن زيادة الطلب على المنتوج المحلي سوف يشجع المنتجين على زيادة الاستثمار وتوظيف مزيد من العمال في هذه الصناعة.

ورغم أن هذه السياسة قد تحقق زيادة التوظيف في صناعة أخرى ويشكك العديد من الاقتصاديين في جدوى إتباع هذه السياسة لتشجيع التوظيف في صناعة معينة، بينما هناك من الوسائل الأخرى مثل الدعم المباشر أو التوظيف، هذه الوسائل أقل تكلفة من حيث التضحية بالرفاهية مقارنة بالرسوم الجمركية.[2]

---

[1] أحمد عادل الحشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002،ص220.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاعنمصر،1999، ص247.

* **حماية الصناعات الناشئة:** إن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، ولقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية في القرن التاسع عشر في أوروبا وإفريقيا وما زال يؤخذ بها في دول العالم النامي، ولا شك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعات في الدول النامية تفوق إليها سابقا، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبع تلك الصناعات وتحاربها بها في كافة الأسواق.

وجهت لهذه الحجج انتقادات أهمها صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أو غيرها فضلا عن صعوبة تحديد الطور الذي تستحق عنده الصناعة كشف الحماية عنها، وتتعلق المشكلة الثالثة بمن يتحمل عبء هذه الحماية، وأخيرا فإنها لاعتبارات سياسية واقتصادية قد يفضل دعم الصناعات الناشئة بدلا من فرض الحماية لما تتمتع به الإعلانات من مزايا.[1]

* **الرسوم الجمركية لتحسين الميزان التجاري :**

للسياسة التجارية في تقيد الواردات عادة آثار جانبية تتمثل في تحسين ميزان المدفوعات، وإذا أمعنا النظر نجد أن تأثير هذه السياسة ليس كما يبدو للوهلة الأولى خاصة وأن تحديد الواردات عن طريق رفع أسعار الواردات النسبي قد يجذب الموارد من قطاع الصادرات إلى قطاع الواردات مما يقلل من كمية السلع التي يمكن بيعها في الخارج وشأن هذا التطور أن يقلل أي تحسن في الميزان التجاري الناتج عن انخفاض الواردات، وهناك حجة لصالح الحماية تعتمد على فكرة تدفق العملات المحلية للخارج، وعليه فإن الحد من الواردات يقلل من تدفقات العملة المحلية وانفاقها على السلع الأجنبية مما سيؤدي إلى زيادة ثروة الأمة، إلا أن هذه الحجة غير صحيحة لأن الثروة الحقيقية في التجارة تعتمد على المنافع المستمدة من التخصص والتبادل التي تجنيها الدول المتعاملة بالتجارة.

* **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تؤدي سياسة الحماية إلى عدم تخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة بالذات، ولكن يتنوع إنتاجها وتقل اعتمادها على الخارج، ويعد ذلك نوع من الضمان لعدم تعرضها لهزات اقتصادية عنيفة، مثل: حالات الكساد، التضخم.

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مصر، ص ص196-197.

فضلا عن ذلك فإن اقتصاديات التخصص عادة ما تتأرجح بين فترات ناشئة عن زيادة الدخول بها لارتفاع صادراتها. وفترات كساد عميق ينعكس عليها في الأسواق العالمية.[1]

* **حماية الاقتصاد من خطر الإغراق:** قد يتعرض الاقتصاد القومي لخطر الإغراق إذا اتبع سياسة الحرية إذ سيترتب على ذلك القضاء على المنافسة الداخلية، حيث إن الإغراق لا يهدف إلى بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض وإلا لكانت استفادت من استغلال مواردها الإنتاجية في فرع إنتاجي أخر، ولكن الأمر على خلاف ذلك إذ يعمد المنتج الأجنبي إلى الإغراق بصورة مؤقتة حتى يتأكد من القضاء على المنافسة الداخلية ويصبح في مركز احتكاري وينفرد بالبيع في السوق ثم يرفع الأسعار كما يشاء.[2]

2- سياسة الحرية: تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها " مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تعمل على ازالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية، لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[3]

2-1 حجج أنصار سياسة الحرية التجارية :

* **التقسيم الدولي للعمل:** في معنى اختلاف الموارد الطبيعية في كل دولة عن الأخرى، ومن المفيد أن تنتج الدولة ما يمكنها إنتاجه من حسب مواردها وظروفها وطبيعة سكانها وموقعها الجغرافي بنفقة قليلة على أن تستورد بقيمة ما يلزمها من الدول الأخرى فينجم عن ذلك تخصص كل دولة في بعض فروع الإنتاج التي لا يمكن لسواها أن يشتغل به بنفس النفقة المنخفضة نسبيا، وتكون النتيجة زيادة في السلع المنتجة وموافقتها لأذواق المستهلكين ومناسبة أثمانها لهم.

* **المنافسة الدولية:** ذلك أن حرية المبادلة تقوي المنافسة بين الدول ومن ثم يوجد المشجع على تقدم الصناعة، فلو انعدمت المنافسة بالتخلي عن حرية المبادلة توقف المنتجون عن العمل على تحسين إنتاجهم وتحديد أدواتهم مما يلحق التأخر بالصناعة.

* **منع قيام الاحتكارات:** فإذا كانت للمنافسة فوائده بالغة فإن الوسيلة لمنع قيام الاحتكارات هي حرية المبادلة، فإمكانية وجود الاحتكار في السوق الداخلية يأخذ بزمامه ويرفع الأثمان كيف يشاء رهين

---

[1] مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص209.

[2] مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الدولية**، نفس المرجع السابق، ص210.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص133.

بالحماية من المنافسة الخارجية ويتم الاستدلال على ذلك بالقول أن ظهور الاحتكارات في الولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلى الحماية التي كانت مفروضة على أسواقها.

* **مزايا الانتاج الكبير:** ذلك أنه بتعميم حرية المبادلة تكون الفرصة سانحة أمام الإنتاج للتصدير وبمعنى آخر تتسع الأسواق أمام الإنتاج المحلي، وهو ما يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج.

* **خفض تكاليف المعيشة:** ذلك أن الرسوم الجمركية تزيد العبء على المستهلك برفعها للأثمان، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع تكاليف المعيشة والحال على العكس في حرية المبادلة.

* **توازن الإنتاج:** تؤدي حرية المبادلة إلى قيام إنتاج متوازن في جميع الفروع المؤهل لها الاقتصاد القومي بحسب موارده الإنتاجية في حين أن الحماية بحسب كونها تحكمية تعسفية قد تؤدي إلى عدم المساواة والعدالة بمحاباتها فرعا معين من فروع الإنتاج على حساب فرع آخر ويزداد الأمر سوءا إذا ما كان الفرع الإنتاجي الذي يضحي به هو الفرع الذي تملك فيه الدول القدرات الأصلح على تطويره.[1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي تتمثل في:

1. الوسائل السعرية :

تتمثل في الوسائلالتي تؤثر في التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الصادرات والواردات بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

1-1الرسوم الجمركية: هي ضرائب عامة غير مباشرة تفرضها الدولة على عبور السلع الحدود الوظيفية من خلال الصادرات أو الواردات، وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات المستخدمة في تقييد التجارة الدولية والضرائب على الصادرات، حيث أنها تتحقق كلما أرادت الدولة تقييد بعض من السلع ومستلزمات الإنتاج أو المواد الخام من التسرب إلى الخارج، لأنها مواد استراتيجية أو نادرة أو غير كافية لإشباع احتياجاتها الداخلية أو كلما كانت الدولة تتمتع بفائض كبير في ميزان المدفوعات، وتخشى من الآثار التضخمية.[2]

الصور الغالبة هي الضرائب على الواردات حيث توجد في كل دولة قائمة بجدول التعريفة الجمركية، وهناك أنواع متعددة من التعريفات حيث يجري تقسيم الرسوم الجمركية إلى:

---

[1] أحمد بديع بليح، **الاقتصاد الدولي**، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1993، ص240.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص76.

* **من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي:**يميز بين الرسوم القيمة، والرسوم النوعية، والرسوم المركبة أما الرسوم القيمة فتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة، وتتحدد الرسوم النوعية على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن، بينما تتضمن الرسوم المركبة، رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي.

* **من حيث الهدف:** يميز بين الرسوم المالية، والتي تفرض بقصد تحقيق ايراد لخزنة الدولة والرسوم الحمائية والتي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.[1]

* **من حيث مدى حرية الدولة في فرضها:** يميز بين التعريفية المستقلة والتعريفية الاتفاقية الأولى تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية (تتمثل فيها سيادة الدولة وحريتها في فرض الرسوم التي تلازمها إذ تنفرد الدولة بإصدارها طبقا لمصالحها المباشرة).[2]

وقد يفرق بين التعريفية البسيطة والمزدوجة والمتعددة تبعا لسعر الضريبة المعروضة، وهناك تعريفة أخرى تسمى التعريفة الخفية.

* **التعريفة البسيطة (الوحيدة):** تتمثل في أن تضع الدولة تعريفة واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن البلد الذي وردت منهوصدرت إليه، ويمكن تسميتها التعريفة العامة لأنها تطبق على الدول العامة بغير تخصيص.

* **التعريفة المزدوجة:** تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للساعة الواحدة قصوى ودنيا بحسب البلد الذي تستورد منهأو تصدر إليه وعندئذ تكون إحدى التعريفات أعلى من حيث رسومها عن الأخرى، وتكون التعريفة القصوىهي التعريفة العامة والأخرى في الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه، إذن التعريفة المزدوجة هي محاولة لتمييز مع بعض البلاد على سلع البعض الآخر وعادة تميز الدولة البلاد ترتبط معها بصلات مشتركة اقتصادية أو سياسية.

* **التعريفة المتعددة (الثلاثية):** تتمثل في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول ومعنى هذا أن دولة ما تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث أقسام تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، أو الوسطية، وهي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية والرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثانية فهي التفضيلية التي تخصصها الدولة البلاد التي تعنيها أمر البلاد.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص132.

والرسم المقرر فيها هو رسم خاص أقل من الرسوم العادية، وأما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الانتقامية والغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع ان الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن: الرسم العادي زائد رسم إضافي.

* **التعريفة الخفية:** ليست تعريفة على الإطلاق بل توجد هناك تعريفة جمركية مقرر ولا توجد رسوم مفروضة، غير أنها تنتهي إلى ما تنتهي إليه التعريفة المعلومة من تقييد التجارة الخارجية وتشمل التعريفة الخفية في سوء استعمال موظفي الجمارك لسلطاتهم على المستوردين خاصة.[1]

1-2 تشجيع الصادرات:لم يتوقف تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية عند حد تنظيم الواردات فحسب، فهي تنظم الصادرات أيضا، حيث أنا تتخذ في العادة إجراءين غرضهما ليس مجرد تنظيم الصادرات بل تشجيعهما وهما: منح الاعانات على تصدير السلع واتباع طريقة الاغراق في الاسواق الخارجية، والاجراءان يتفقان في تشجيع التصدير وفي السعي لكسب الأسواق الخارجية.[2]

* **الإعانات (إعانات التصدير):** والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها، والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشر وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي مثلا: الإعفاء أو التخفيض الضريبي والتسهيلات الائتمانية، ... الخ.

والإعانة من وجهة نظر الرقابة على التجارة الخارجية تعني زيادة الصادرات والإقلال من الواردات بالنسية للدول مانحة الإعانة، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات مضادة من جانب الدولة الأخرى وهي حافز او دافع للصادرات.[3]

و السعر المعان للسلعة المدعمة، يوقف أثر التعريفة الجمركية العادية ويخفض الأسعار الداخلية السلع المستوردة، وإذا تجاوزت الإعلانات التعريفية الداخلية سوف تؤدي بالتجارة إلى الدخول في حالة التجارة غير العادلة والمنافسة غير الشريفة وتؤدي بالتالي إلى اتخاذ إجراءات مضادة، والإعانة أو الإجراءات المضادة سوف تعيق في الواقع من حرية التجارة ومقابل الإعانة تظهر التعريفات الإضافية والتصحيحية والرسوم التصحيحية أو التعريفات الإضافية.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص265.

[3] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 205.

* **الإغراق:** يقصد بالإغراقأن تلجأ الدولة أو مؤسسة تجارية إلى التمييز في الأسعار بين سعر السلعة داخل دولة الإنتاج وسعر نفس السلعة عند تصديرها لدولة خارجية، بحيث يكون سعر السلعة في الداخل أعلى من سعر السلعة في الخارج، وفي نفس الوقت يكون سعرها أقل من السلع المماثلة لها في السوق الخارجي، ويكون الهدف من هذه السياسة السيطرة على السوق الخارجي، حيث سيتحول المستهلكين الى شراء هذه السلعة ويتركوا السلعة المماثلة والتي يكون سعرها أعلى من سعر هذه السلعة.[1]

- **أنواع الإغراق:**

* **الإغراق العارض:** الإغراق العارض وهو الذي يرتبط بظروف طارئة مثل الرغبة في التخلص من الفائض في سلعة معينة في آخر الموسم ومن ثم يقوم المنتج ببيعها في السوق الخارجية بأسعار منخفضة فهو إغراق غير مقصود.

* **الاغراق الطارئ:** وهو نوع من أنواع الاغراق تلجأ الية الدولة عندما يحصل فائض لديها في سلعة معينة فتقوم بتسويقها في الأسواق الخارجية بدلا من اتلافها وتتكبد خسارة عالية وتنتج هذه الحالة نتيجة سوء في تقدير المنتج لحاجة السوق المحلي من السلعة محل التصدير فتصدر بدلا من اللجوء الى تخفيض أسعارها ثم العمل على رفعها.

* **الإغراق قصير الأجل:**ويتم بغية تحقيق أهداف محددة من قبل الدولة المصدرة مثل تخفيض الأسعار في الأسواق الخارجية بهدف المحافظة على الوضع التنافسي أو الخوف من منافسة طارئة تشير اليها ظروف معينة، كما يتم اللجوء الى هذا النوع من الاغراق بقصد السعي الى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات التي تنتجها الدولة المتبعة لسياسة الاغراق.

* **الإغراق الدائم:** لا يفترض هذا النوع من الاغراق الاستمرار في تحمل الخسائر وهو نوع من الاغراق يفترض وجود احتكار في السوق المحلية والاحتكار يعتمد على وجود حماية للإنتاج من خلال القيود الجمركية.

فقد تعمد بعض الدول الى السيطرة على الأسواق المغرقة لفترات طويلة وهذا يحتاج الى أساليب وطرق فعالة قادرة على الاستحواذ على تلك الأسواق ويزيد من نجاح هذا الأسلوب عدم وجود قوانين جمركية فاعلية تحد من النتائج الفاعلة لعمليات الاغراق الدائم.[2]

- **أثار الإغراق:** تختلف أثاره من حيث الدولة المستوردة والدولة المصدرة له

[1] عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 55

[2] نفس المرجع السابق ، ص ص56-57.

الدولة المستوردة: قد تستفيد من الإغراق الدائم حيث تضمن دخول السلع بأسعار منخفضة تفيد المستهلك الوطني وتفيد المنتج الوطني كذلك، إذا ما شجعت الواردات الرخيصة على قيام صناعات تحتاج إلى مثل هذه الواردات أما إذا كان الإغراق مؤقت فيرى أنصار المذهب الحر ضرورة التدخل للحد من آثاره لأن من شأنه أن يضر بالصناعات الوطنية المنافسة وقد يصل إلى توقف الإنتاج الوطني وبعد انتهاء أجل الإغراق والبيع بأسعار مرتفعة تعود الحاجة إلى الصناعات الوطنية مرة أخرى مما يثير حالة من عدم الاستقرار لهيكل الاقتصاد القومي.

* **الدولة المصدرة:** يعمل الإغراق على حجم الصادرات وبالتالي زيادة الدخل وزيادة معدلات التشغيل والقضاء على العديد من المشاكل الائتمانية، إما من ناحية مستوى الأسعار في الداخل فإن الأمر يتوقف على حالة النفقات الحدية، فلو كانت هذه النفقات ثابتة فإن زيادة الإنتاج يترتب عليها ارتفاع السعر، أما لو كانت النفقات متناقصة قد يؤدي الإغراق بتوسيعه لنطاق الإنتاج إلى خفض سعر السلعة.

_تخفيض سعر الصرف: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقارنة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أولم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأثمان الخارجية مقوسة بالعملة الوطنية.[1]

أسباب تخفيض سعر الصرف:

- فقد يكون السبب هو علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.
- كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها في الخارج ومن ثم توجيهها إلى الاستثمار.
- قد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية لتدهور قيمتها في السوق العالمية.
- وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث يؤدي إلى تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية وقد يقصد من التخفيض

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص207.

أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمن من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

- كما يهدف إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا أخرى.[1]

2. الوسائل الكمية:

2-1 نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموحة باستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص كمية أو رقمية ولكل منها مزاياه وعيوبه وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثمانينات وكان قد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولى.

ويعد نظام الحصص أشد فعالية من الرسوم الجمركية في تقييد الواردات وذلك لعدة أسباب وهي:

1-يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها.

2-يحقق نظام الحصص نقص الواردات بصورة فعالة فلا يترك الأمر لاختيار المستوردين ولكنه يعتبر نوعا عن الحضر الجزئي على الواردات.

3 - يساعد على تشجيع الصادرات إذ قد يحمل الدولة التي تضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به بتبادل المزايا فيما بينها وقد يؤديعندئذ إلى زيادة الصادرات مع الحد من الواردات ومن ثم توازن الميزان التجاري.

و الآثار الاقتصادية للحصص كثيرة ومتنوعة ولا يوجد فرق كبير بينها وبين آثار الرسوم الجمركية باستثناء الأثر الخاص بتحقيق إيراد خزنة الدولة ففرض نظام الحصص على السلعة المستوردة يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتوقف في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.[2]

2-2تراخيص الاستيراد: ويقصد بها أن لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على إذن أو ترخيص من السلطة العامة فهو يعد بمثابة تصريح التاجر باستيراد سلعة معينة ويكون له وحدة الحق في استيراد

[1] مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص222.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص210.

السلعة في حدود الحصة المقررة في هذا الترخيص، وقد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها، فتحدد الدولة مقدار السلع المستوردة عن طريق التراخيص المقدمة للتجار كما قد يستخدم هذا النظام لحماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ويكون ذلك بغرض الترخيص إذا تعلق بمنتجات مناسبة للإنتاج الوطني وعادة ما يكمل نظام تراخيص الاستيراد نظام الحصص حيث تستخدمه الدولة لتنظير الحصص حيث تمنح السلطات له التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد أو شرط وقد تخصص لكل مصدر من مصادر الاستيراد نصيب معين من الحصة تنفرد بتحديده طبقا لأساس تستحسنه أو تصل إلى تحديده بالاتفاق مع كل دولة من الدول المنتجة للسلعة محل التحديد.[1]

3- الوسائل التنظيمية: تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية بين المعاهدات والاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية، إجراءات الحماية الإدارية.

* **المعاهدات والاتفاقيات التجارية:** المعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تعظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والإنسانية أمور ذات طابع سياسي وإداري وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية التي تنص على مبدأ المساواة في المعاملة وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو " مبدأ الدولة الأولى بالرعاية " وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها المنتجات أو لمواطني أي دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى.[2]

* **الاتفاقيات التجارية:** هو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين يزيد عما يوجد في المعاهدات التجارية، وقد يعد الاتفاق التجاري على أساس معاهدة تجارية سابقة كما قد يعقد دون وجود المعاهدة ويتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بقصر مدته حيث عادة ما يغطي سنة واحدة كما أنه يعقد عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلى الإجراءات التي تنتج في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم، كما تتضمن تعهد الدولتين بعدم إقامة أي عوائق بشأن مبادلة السلع المذكورة، وتحديد فترة الانفاق وطريقة امتداده وكيفية التصديق عليه بالإضافة إلى إنشاء لجنة مشتركة من ممثلي الدولتين للإشراف على تنفيذ الاتفاق والنظر

[1] مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص225-226.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص211.

في الخلافات التي قد تنشأ في هذا الصدد مع إمكانية تعديل الاتفاق التجاري عن طريق تبادل الخطابات أو عقد بروتوكول إضافي يلحق به.[1]

***اتفاقيات الدفع:** ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منها مع الأخرى ويحدد اتفاق الدفع بالعملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقه،مدة سريانه ،طريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.[2]

***التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ التكتلات عدة أشكال أهمها :

- **منطقة التجارة الحرة:** يلتزم كل عضو في معاهدات مناطق التجارة الحرة على إلغاء كافة القيود الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية كما تتمتع كل دولة بإعفاء جمركي تام مع الدول الأعضاء الأخرى ولكن يحتفظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الدول غير الأعضاء دون الالتزام بتعريفة جمركية محددة وتحرير التجارة هنا يتعلق فقط بالمنتجات الوطنية المصنعة في داخل الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة ولذا تثور مشكلة التعرف على مصدر السلع ومدى غلبة العناصر الوطنية فيها على العناصر الأجنبية.
- **الأسواق المشتركة:** هو شكل من أشكال الاندماج الاقتصادي الكامل من الدول الأعضاء وهذه الأسواق تتميز بتحرير المبادلات والتجارة وحركة رؤوس الأموال والأشخاص أي الاتحاد الاقتصادي، ويتعدى ذلك إلى وجود سلطة عالية تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، أي أنها أسواق هدفها هو خلق وحدة اقتصادية وسياسية جديدة ومن أهم صورها السوق الأوروبية المشتركة تعبيرا عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- **إجراءات العملية الإدارية:** وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية، تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض

[1] مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص228.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص212.

أجورونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقرير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش ...إلخ، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.[1]

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبقذكره، ص214.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية في ظل قيام المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

لجئت أغلبية الدول الى تقييد تجارتها وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية مما نتج عنة إنشاءمنظمة التجارة العالمية الناتجة أساسا عن تطور شامل لاتفاقية "الجات" وكان ذلك بهدف إزالة هذه القيود، ونظرا لأهمية هذه المنظمة وجب علينا التطرق إليها لاختلافآثارها بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها

***مفهوم المنظمة التجارة العالمية:**

- تعرف أنها منظمة تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضائها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم، وتعني كذلك تنسيق المجتمع الدولي وهياكله ومظهره واسلوب نشاطات أعضائه وفقا لنظام قانوني يرتب العلاقات بين القوى والهيئات المؤسساتية الدولية ذات الشخصية المتفردة لتقوم بمهام وخدمات خاصة.[1]
- وتعرف أيضا أنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدماتوالأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية.[2]

*** أهداف المنظمة العالمية للتجارة :**

1- تهدف منظمة التجارة العالمية الى تسوية الخلافات: وفرض المنازعات والمشاكل التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء من خلال اتاحة المجال أمام الدول الأعضاء في اللقاءات الدورية لحل المشاكل العالقة بين الأعضاء وقد كان هذا منهج منظمة التعريفة الجمركية الجات كما حاولت من خلال تلك الجولات توسيع الفرص أمام الدول في الدخول الى الأسواق الخارجية.

2- التنمية الاقتصادية: حاولت المنظمة العالمية تحقيق مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية والتي تنعكس على الجوانب الاجتماعية والسياسية ومستوى النمو في رفاهية السكان بالنسبة للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية من خلال استثنائها من القيود التي تمنحها فرص حمائية وتحفيزها على النهوض.

---

[1] محفوظ لعشب، **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2010، ص26.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص46.

3- تفعيل اتفاقية الارجواي:عملت المنظمة على تنفيذ ما جاء في اتفاقية الارجواي من خلال العمل المؤسسي لما تحتاج اليه في برامجها التي صممت لأجلها والتي حالت دون تنفيذها العديد من الاعتبارات والمعوقات.

4- حل المشاكل بين الدول الأعضاء: تلعب دورا هاما بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال الاجتماعات الدورية حتى تتمكن الدول من معرفة القوانين والاجراءات التجارية الجديدة التي طرأت في الدول الأعضاء كما تعمل على ايجاد تشريعات وقوانين ثابتة قادرة على تحقيق العدل والمساواة بين الدول الأعضاء والعمل على اتاحة الفرص لإقامة المشاريع التجارية الاستثمارية على مستوى عالمي.

5- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل مع الأعضاء: وذلك من خلال قيام الدول الأعضاء بتزويد بعضها البعض بالمستجدات القانونية والتي تحدث فيها حتى تكون كل دولة على علم بما طرأ من التعديلات على القوانين التجارية في الدول الأخرى.[1]

المطلب الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

* **مبدأ الدولة الأكثر رعاية:** إن هذا المبدأ يتضمن من ناحية سريانه كل الدول، فينقل من الثنائية إلى التعددية ما يتم إقراره من تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية وفي إطار الاتفاقية الثنائية، ومن ناحية أخرى فإن مبدأالدولة الأكثر رعاية شموله ليس فقط للرسوم الجمركية بل كل ما يمثلها من قيود كالضرائب والمزايا الأخرى، فالشرط على هذا النحو يعمم المزايا التجارية من أجل اقتناص أي فرصة لمزيد من تحرير التجارة الدولية.ولكن هذا الشرط يرد عليه استثناءات تشمل ما يتم إقراره من إلغاء الرسوم والقيود في نطاق التكتلات الإقليمية التجارية والمزايا الممنوحة للدول النامية.[2]

***مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية:**تعد الرسوم الجمركية من أهم العقبات التي تقف أمام انسياب التجارة عبر الدول، لذا فان اهم مبادئ المنظمة العمل على تخفيضها المتوالي عبر الجولات التجارة الدولية، وتثبيت هذه التخفيضات وصولا الى الغائها، فعلى الدول كما ورد في اتفاقية مراكش "الدخول في اتفاقيات للمعاملة بالمثل تنطوي على المزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات. لقد تحقق ذلك من خلال جولات المفاوضات متعددة الاطراف المتتالية واخرها بدورة الارجواي، حيث تم ادراج قوائم التخفيض في ملاحقة اتفاقية الجات، فعلى سبيل المثال، فانة في نطاق اتفاق الزراعة احد الاتفاقيات الفرعية لاتفاق

[1] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص199-201.

[2] مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2006، ص ص10-11.

الجات تم تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 36 بالمئة على مدى 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و24 بالمئة على مدى 10 سنوات بخصوص الدول المتخلفة.[1]

* **شرط المعاملة بالمثل:**ويعني عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، مثل الضرائب أو الرسوم،أو قوانين التعليمية الأخرى، كوسيلة لحماية المنتج المحلي ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد، فالدول المتقاعدة تلتزم أن تعطي السلمية المستوردة معاملة لا تقل امتياز عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة محليا، فمثلا يمنع على الدولة المتقاعدة تقديم إعانة للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المثيل المستورد أو فرض ضريبة أو رسوم أو ما إلى ذلك على المنتج المستورد تفوق ما يعرض على المنتج المحلي المثيل أو اشتراط السنة معنية للمنتج المحلي في إنتاج سلعة معنية.[2]

* **مبدأ خطر القيود الكمية:** ينص هذا المبدأ على أن الحماية للسلع الوطنية يجب أن تتم عن طريق التعريفة الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحماية مثل تحديد كميات التصدير والاستيراد ومنح دعم للتصدير وغيرها من الإجراءات، ويتم تحديد التعريفة الجمركية بالتفاوض من خلال آلية عمل الجات، وإذا رغبت إحدى الدول في رفع مستوى التعريفة لأية سلعة عليها أن تتقدم ببعض التنازلات الجمركية بنفس النسبة لسلع أخرى ولذا يجب على كل دولة أن تقدم جدولا بالسلع والتعريفات الجمركية المحددة من قبلها عند التقدم بطلب الانضمام للمنظمة.[3]

* **التعهد بتجنب سياسة الإغراق:** نصت المادة 6 من الاتفاقية على الالتزام بعدم استخدام سياسة الإغراق من قبل أطراف الاتفاقية وهذا يعني: عدم قيام الدول الأطراف بتصدير منتجاتها بأسعار تقل بصورة غير طبيعية عن اسعارها المحلية، هذا إذا كان من شأن ذلك إلحاق ضرر جسيم لمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر.

---

[1] مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

عبد الناصر نزال العابدي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،1999، ص ص32-33.

[3] فضل علي مثنى، **الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالميةعلى التجارة الخارجية والدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص ص19-20.

وأجازت هذه المادة للطرف المتضرر فرض رسم تعويضي على السلع التي تتسبب بالإغراق، وذلك بهدفإلغاءأثره أو الدخول دون حصوله أصلا.[1]

* **مبدأ الشفافية:** ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر الى الشفافية)، اذ اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية او علاج العجز في ميزان المدفوعات ان تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد ويرجع ذلك الى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.[2]

* **إمكان التقييد الكمي للتجارة في حال وقوع أزمة في ميزان المدفوعات:** وهو استثناء جوهري نصت عليه المدة 12 من الاتفاقية ومنحت بموجبه الدولة المتعاقدة التي تواجه عجزا جسيما في ميزان المدفوعات أو تواجه انخفاضا جسيما في احتياطاتها الدولية، أو يتهددها مثل هذا الخطر أن تفرض قيودا كمية على السلع، فهذه الدولة التي تسعى إلى إعادة بناء رصيدها من الاحتياطاتالأجنبية، منحت بموجب هنا الاستثناء الحق في ارض حصص كمية والتوقف عن العمل بمبدأ الدولة الأكثر رعاية ولكن هذا الاستثناء مشروط بالتعهد بالتخفيف شيئا فشيئا لهذه القيود حتى إلغائها عند زوال الظروف التي اقتنصتها عن طريق إتباع سياسات اقتصادية كفيلة باستعادة هذا التوازن.[3]

المطلب الثالث: أثر المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية

من الاثار المتوقع حدوثهاعلى نطاق المنظمة العالمية للتجارة، نذكر منها ما هو ايجابي وما هو سلبي:

1-الاثار الايجابية والسلبية للمنظمة:

- إلغاء التشوهات في التجارة العالمية نتيجة لإلغاء اشكال الدعم والعقود غيرجمركية ونظام الحصص.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي عالمي بنسبة 3.5%، يرتفع إلى 8% عام 2005.

---

[1] خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص39.

[2] عبد الملك عبد الرحمان مطهر، **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار شتات للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص11

[3] خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص40.

- زيادة تحفيز دول العالم على تبني برامج للإصلاح الاقتصادي والتحول الى اقتصاديات السوق الحرة.
- الدعوة إلى الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لدى كل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها، حيث يؤدي ذلك في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية على المستوى المحلي.
- استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تقيم حواجز جمركية وتدعم المنتجين فيها لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية رغم ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بأسعار المنتجات المنافسة في الأسواق الدولية.
- استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاج الدول التي كان إنتاجها يواجهعوائق كمية وجمركية من التي تم إلغاؤها أو تخفيضها في إطار اتفاقيات الجات.
- تزايد الاعتماد المتبادل بما له من مزايا وعيوب، ومن مزاياه زيادة الاندماج على الصعيد العالمي أيضا يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة يمكنها تخفيف حدة الصراعات الدولية، أما أبرز عيوبه فهي أنه عند اختلال الاعتماد المتبادلفإن الدول الداخلة في تشابك قوي تنقسم إلى دول تابعة ودول مهيمنة.
- زيادة معدلات التضخم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد سلعا سوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم لمنتجاتهاومصدريها.
- ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها يعتمدون على الدعم الحكومي أو على الحواجز الجمركية العالية للحفاظ على قدرتهم التنافسية بشكل مصطنع.[1]

2-الآثار الإيجابية والسلبية للمنظمة على الدول النامية:

* **الآثار الإيجابية:**تتلخص فيما يلي[2]

***انتعاش اقتصاديات الدول النامية:** وذلك من منطلق أن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم دول العالم.

* **زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة:** وذلك نتيجة انطواء هذه الاتفاقيات (خصوصاالمتوصل إليها في جولة اوروجواي) على عدد من الإجراءات تتيح إمكانية أكبر

[1] مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص286.

[2] مجدي محمود شهاب، **المرجع نفسه**، ص ص287-289.

نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا مثل: الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتحيها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة.

* **انتعاش بعض قطاعات الإنتاج:** انطوت اتفاقيات الجات الأخيرة على بعض البنودالتييرى البعض أنها ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

– تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج مما سيؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.

– قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة، وعلى الأخص الحبوباللحوم ومنتجات الألبان، حيث إن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاءالدعمتدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على انتاجها.

– كما أن تحرير التجارة في مجال الخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة.

– زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية من المتوقع كذلك أن اتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادةالمنافسة الصناعية بين الدول مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات بالدول النامية وتحسين جودة الانتاج حتى تستطيع المقاصة في الأسواق العالمية.

* **الآثار السلبية:** جاء في الرسالة الموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان إلى الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بمدينة سياتل مخلص عن حقيقة ما يجري داخل المنظمة من تواطؤالدول الكبرى على حساب الدول النامية حيث قال فيها:[1]

" قدأخبرواتلك الدول (يقصد الدول النامية) أن التجارة الحرة من مصلحتها وأن عليها أن تفتح اقتصادياتها، وقد فعلت ذلك وغالبا ما دفع الثمن غاليا ".

[1] خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص125.

" وحتى لو خفضت الدول النامية التعريفة الجمركية قد خفضتها الدول الغنية باقل مما فعلت الدول الفقيرة، ويبدوا أن الدول الغنية سعيدة بما أنه بما فيه الكفاية بتصدير البضائع المصنعة بين بعضها البعض ولكنها لا تريد من الأقطار الناميةسوى المواد الخام، لا الملتحات النهائية ... ".

" ولا تستخدم التعريفة الجمركية فحسب، بل يستخدم نظام لكوتا(الحصص) والعقوبات المفروضة لمواجهة الأعراف لإبقاء واردات العالم الثالث بعيدة عن أسواق العالم الأول وخصوصا في القطاعات التي يمكن للأقطار الأشد فقرا المنافسة فيها مثل الزراعة والمنسوجات والملابس، ويبدوا أن بعض الأقطار النية تفترض أن الاقتصاديات الناشئة غير قادرة على التنافس بنزاهة وبالتالي عندما تنتج شيئا بأسعار تنافسية تهم تلقائيا بالإغراق ".

تم لفت إلى ضرورة ايلاء الموضوع الزراعي اهتماما أكبر على اعتبار أنه يشكل نقطة خلاف ساخنة بين الدول،فجاء في رسالته: " إن الأقطار الصناعية ترق الأسواق العالمية بفائض منتجاتها الغذائية، وهذا يتحقق بدعم سنوي مقداره مليار دولار مما يهدد حياة ملايين المزارعين البسطاء في العالم النامي اللذين لا يستطيعون التنافس مع الواردات المدعومة ".

نستنتج من خلال هذه الرسالة أمرا هاما يتمثل في أن الدول المتقدمة تطبق مبادئ تحرير التجارة بالدرجة التي تراها وعلى المنتجات التي تتميز في إنتاجها وتصديرها، في حين تطبق مبدأ الحماية على المنتجات التي تتفوق فيها الدول النامية.

إن إسقاط أي شكل من أشكال الحمائية للصناعات المحلية الناشئة في البلدان يبقى السوق المحلي مفتوحا أمام منافسة المؤسسات الصناعية العلاقة في دول الشمال" الدول الصناعية المتقدمة " والذي سيؤدي حتما إلى محاصرة المشروع الصناعي المحلي والوطني، وكافة القطاعات الإنتاجية في الدول النامية وأن نصبح جميعا عاملين لدى هذه الشركات إن كان لنا فرصة في ذلك والتحكم بالأسواق.[1]

[1] سمير لقماني، **منظمة التجارة العالمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص142.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم ميادين السياسة الاقتصادية نظرا لتأثيرها الكبير على التطور الاقتصادي سلبا وايجابا، ولقد تطورت التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي، بداية من النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الى اختلاف تكاليف الانتاج، وصولا الى النظرية الحديثة التي فسرت في البداية قيام التبادل الدولي الى اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، حيث يعود هذا الاختلاف الى الوفرة النسبية الى عوامل الانتاج لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي.

يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة القواعد والاساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية وفي هذا الصدد يوجد مذهبان واضحان، ينادي المذهب الأول بتقييد هذا القطاع وفرض الرقابة علية (سياسة الحماية)، اما المذهب الثاني فينادي بضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية (سياسة الحرية)، والواقع العملي يشير الى انه ليس هناك دولة تتبع سياسة الحماية أو سياسة الحرية التجارية، وانما نجد معظم الدول تتبع مزيجا من السياستين ولكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدولة.

الفصل الثانى

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتنطلق إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والغير اقتصادية المبذولة في المجتمع، اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذلك الكفاءة العالية، الحكم الراشد، البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لابأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر، ويعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم انه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد.

و في مناقشتنا لموضوع النمو الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد

يستخدم الكثير من الباحثين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية للتعبير عن معنى واحد لكن في الواقع هناك فرق بين المفهومين يجب التعرف عليه لتقريب مفهوم النمو الاقتصادي أكثر كما أن النمو الاقتصادي يقاس وهذا ما سنتطرق إليه أيضا في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

يتناول هذا المطلب مختلف التعاريف والآراء حول مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية وفق التسلسل المنهجي الآتي:

1-تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي بشكل عام زيادة الدخل لدولة معينة.
ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي[1].

[1] وليد بشيشي، سليم مجلخ، "**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، ص ص 309، 310.

ويعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي.

وفقا لما سبق فان النمو الاقتصادي يتجلى في: [1]

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أكثر من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الأخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعا شائكا مرتبطا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف "**سيمون كازنت**" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1971 النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".[2]

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات منها:

-التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.

- دور التقانة المركزية في النمو طويل الأجل.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

---

[1] وليد بشيشي، سليم مجلخ، "**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 310.

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006.ص ص 313.

أما "**جون ريفوار**" فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

أما "**الاقتصادي الأمريكي كوزينتس**" فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية من المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.[1]

2-تعريف التنمية الاقتصادية

يرى "جيرالد ماير" أن: التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.

ومنه نلاحظ أن ماير وضع ثلاث مؤشرات أساسية لإحداث التنمية أو بمعنى أخر يجب التأكد من حدوث ثلاث ظواهر حتى نقول تحققت التنمية[2].

- **أولا:** ارتفاع الدخل الوطني.
- **ثانيا:** استمرارية هذا الارتفاع.

ثالثا: مواصلة هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة.

أيضا تعرف التنمية على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مرجع سبق ذكره، ص314،315.

[2] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص ص 12،13.

ويؤكد هذا المعنى الاقتصادي المعاصر"kindleberger" حينما يقر أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها[1] .

أما "swagel" وهو اقتصادي أمريكي فيرى بان التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية وأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها.

وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني بين فترات زمنية، أو دولية وتتعلق بنفس الفترة الزمنية الواحدة. كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم والأشخاص.

وبذلك فلدينا معايير أساسية أربعة يمكن تقدير التنمية الاقتصادية على أساسها[2].

أولا: النمو الذي يتم بين فترة وأخرى مما يدل على الارتفاع الزمني في متوسط الاستهلاك الفردي، وينبغي بطبيعة الحال أن يكون الارتفاع مستمرا أو متصلا بما ترغب فيه الجماعة بصفتها الكلية.

ثانيا: التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص والذي هو أصل تلك الناحية التي تتعلق بالكيف من عملية النمو التي تتم من فترة إلى أخرى، وينبغي أن يكون النمو الاقتصادي بحيث يؤدي إلى تقليل الفوارق في الاستهلاك بين مختلف الجهات أو الفئات داخل الجماعة.

ثالثا: المقارنة الدولية التي تحدث عموما في نفس الوقت الواحد. فالتنمية يدل عليها تحول صعود في مستويات المعيشة على نحو يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد.

رابعا: التقييم على أساس الموازنة بين الأنظمة وفيه تكون التنمية متصلة بالطاقة الكاملة التي يمكن الوصول إليها عن طريق استخدام جميع ما يتوفر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما تاما.

3-الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم الحكومات التي تهتم بتطوير الحالة الاقتصادية والرفاهية بشكل عام، كثيرا ما سمعنا مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يتردد على ألسنة الخبراء والكثير من الناس، ولكن لا نعرف ماذا يعني كل مصطلح منهما، فأحيانا ما نشعر أن

[1] وليد بشيشي، سليم مجلخ، "**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 330.

[2] عادل احمد حشيش، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المصطلحين يعبران عن نفس المعنى، وأحيانا أخرى نشعر أنهما مختلفان، فهدا المقال يوضح الاختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.[1]

فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذ بعين الاعتبار، وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما.

والنمو الاقتصادي هو مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية فهو زيادة في مستوى الناتج القومي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) التي يمكن أن تسببها زيادة في نوعية وجودة الموارد (عن طريق التعليم وما إلى ذلك)، وزيادة في كمية الموارد وتحسينات في التكنولوجيا أو بمعنى آخر هي الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال قياس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما (GDP).

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلا إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة. والنمو الاقتصادي لا يأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد غير الرسمي. وكما هو معروف الاقتصاد غير الرسمي ويسمى أيضا بالاقتصاد الأسود، و هو أي نشاط اقتصادي غير مسجل قانونيا.

إذا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. بينما تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية وجودة السلع والخدمات المقدمة للأفراد أي أنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أويتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، فهي تركز على تغيير النظام الاجتماعي.

فمفهوم التنمية الاقتصادية هو مفهوم معياري حيث ينطبق في سياق إدراك الناس للفضائل (الحق والباطل، الخير والشر). وقد جاء تعريف التنمية الاقتصادية كما قدمه "**مايكل تودارو**"الذي هو زيادة في

[1] مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2014، ص ص 550، 551.

مستويات المعيشة، وزيادة احترام وتقدير الذات والتحرر من الظلم والقمع وكذلك دائرة اختيار أوسع من ذي قبل. وتوجد طريقة أكثر دقة لقياس التنمية هو مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يأخذ في الاعتبار معدلات القدرة على القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع، والتي تؤثر بدورها على الإنتاجية ويمكن أيضا أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي. كما يؤدي أيضا إلى خلق المزيد من الفرص في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والعمل(التوظيف) والمحافظة على البيئة، وكل ذلك يؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد الواحد من الدخل. وكلما زادت نسبة مؤشر التنمية البشرية كلما زادت نسبة التنمية الاقتصادية لأنه مؤشر جيد على تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية. وتعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة جيدة لنقل الناس من أدنى مستويات المعيشة إلى مستوى مناسب وتحسين جودة حياتهم وتقليل فجوة عدم العدالة الاجتماعية.

والنمو الاقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار نضوب الموارد الطبيعية التي قد تؤدي إلى التلوث والازدحام والمرض. أما التنمية فتتعلق أكثر بالاستدامة التي تعني تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بالاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة. والآن تعدت كل هذه الآثار البيئية أكثر من كونها مشكلة للحكومات، خصوصاً بعد زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري.

فنخلص من ذلك إلى أن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية الاقتصادية، وأيضا معظم الدول النامية تحقق معدلات نمو اقتصادي ولكن ليس معدلات تنمية، على العكس من الدول المتقدمة التي بالفعل حققت معدلات نمو وتنمية اقتصادية ولذلك أصبحت متقدمة.

أما الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله. وحسب النظرية الرأسمالية في الاقتصاد فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية قد تطال ثلة من أفراد المجتمع بينما يصاب جزء كبير بالفقر[1].

ولهذا فثمة فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف

[1] إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

جدول رقم03: يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. – يركز على التغيير في الحجم أوالكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. – لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. –لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	– عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. – تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. – تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. – تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي وأهدافه

حسب التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي فان أهميته تكمن في:

1–أهمية النمو الاقتصادي:[1]

– زيادة قيمة الدخل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأفراد.

– توفير كافة الاحتياجات الأساسية، وخصوصا المواد الغذائية بأسعار معقولة، وتتناسب مع القدرة الاقتصادية لكافة الناس.

– المساعدة في تقديم مجموعة من الوظائف، وفرص العمل.

– الحرص على تحسين المستويات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية لأفراد المجتمع.

– التقليل من نسب العجز المالي في الميزانية المالية.

– دعم، ومساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

– المساهمة في نمو الدخل المحلي.

[1]وليد بشيشي، سليم مجلخ، "**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 317،321،222.

2- أهداف النمو الاقتصادي:

هناك أهداف عديدة للنمو الاقتصادي، تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للشعوب الساعية لتحقيقها لدى فان النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق غاية أخرى، ومنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تكون موضع الخطة العامة للنمو الاقتصادي في أي دولة نامية.

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي :

إن الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

2-رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي يجب أن تسعى وتعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية، حيث أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من أهم الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي فحسب وبل هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

3-تقليل التعاون في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التعاون في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها بوسيلة أو بأخرى، فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي، هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات مما يولد لدى الأغلبية شعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية.

4-التوسع في الهيكل الإنتاجي:

أهم مؤشر يجب أن يرافق التنمية الاقتصادية هو توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من اجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، كذلك بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة حساب إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها المجتمع طبقا لظروفه واحتياجاته.[1]

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

1-قياس النمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموها وهوما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي هما:

طريقة معدل النمو البسيط: يقاس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

طريقة معدل النمو المركزي: يقاس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

[1]- وليد بشيشي، سليم مجلخ، "**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 222 .

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي.[1]

2-أنواع النمو الاقتصادي:

النمو الطبيعي: إذا كانت ظاهرة النمو الطبيعي قد حدثت تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية فإن النمو قد جرى في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية معينة، تجرى كما تجرى عمليات التاريخ الطبيعي، عمليات تاريخية معينة جرت في أحشاء المجتمع الإقطاعي فأحدثت فيه النمو إلى الرأسمالية، وهذه العمليات الأربعة التي نتحدث عنها هي: [2]

أ-عملية اضطراد التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية، فالصناعة الآلية الكبرى.

ب-عملية تراكم أولي لرأس المال، وما ارتبط من عمليات سلب ونهب أدت إلى مشاكل كبرى كإقصاء الفلاحين عن أراضيهم والعامل عن وسائل إنتاجه الأمر الذي أفضى لتراكم رأسمالي بدائي، ثم تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة.

ج-عملية سيادة الإنتاج السلعي والقيام بالإنتاج ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، وبواسطة النقود المتجمعة يشتري سلع الاستهلاك، إن تحول المنتجات إلى سلع، وسيادة العلاقات السلعية النقدية بحيث تصبح كافة المنتجات سلعا وبخاصة قوة العمل، هي عملية دفعت إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

د-والعملية الرابعة والأخيرة، من عمليات التاريخ الطبيعي التي داخلت المجتمع هي العملية الخاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلية، أي أن تتكون السوق الداخلية بحيث يصبح لكل ناتج سوق، فيها عرض وفيها طلب، ويكون من شان هذه السوق الداخلية الموحدة الواسعة تهيئة الظروف لقيام القومية، حيث السوق هي المدرسة الأولى التي تتعلم فيها البرجوازية الناشئة دروس الوطنية والقومية.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف وآخرون، "**التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص89.

[2] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

إن الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع أكثر تقدما حتما، المجتمع الرأسمالي قد تطلب أن تجري بداخله، وبطريقة تلقائية، عمليات موضوعية، هي تلك العمليات الأربع المذكورة فهل جرت في أحشاء المجتمعات التي نسميها الآن بالمجتمعات النامية أو دول العالم الثالث؟

لو كانت جرت هذه العمليات في المجتمعات المذكورة لكانت قد تحولت إلى مجتمعات متقدمة، وأصبحت على الأقل جزءا لا يتجزأ من القطاع المتقدم في تركيبة الاقتصاد الرأسمالي المعاصر لكنها في الواقع لم تجر فيها إلا بصورة جزئية كبيرة أو صغيرة أي انه لم يكتمل في هذه البلدان العمليات الأربع المذكورة أعلاه، ونظرا لعدم تفوق الإنتاج السلعي، بل وعدم سيادته بحيث يقوم بتصفية الأسواق المفتتة لحساب سوق موحدة واسعة تسعى بدورها أساسا لتطوير اكبر لفنون الإنتاج، لم تتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية ومنها دولنا العربية التي كانت حتى سنوات قليلة مجتمعا قبليا أو شبه قبلي، ثم تتحول قبائله إلى شعوب تنتمي إلى أوطان مختلفة، وإن كانت تطورت اقتصاديا على أسس رأسمالية واضحة، فإنها مازالت أيضا رأسمالية مشوهة.[1]

وإذا كان لهذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي وللبلدان الرأسمالية المتطورة، بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع لأخر، فان للعملية أبعاد أخرى في الدول النامية.

2-النمو العابر:

لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأت باستجابة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية لا تلبث إن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمط يمثل الحالة العامة في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة، ومواتية في تجارتها الخارجية، لا تلبث أن تتلاشى بنفس النزعة التي برزت فيها، وكون هذا النمو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من الآثار " المضاعف والمعجل" أو يؤدي في أحسن حالاته إلى التقاطع مع ظاهرة " النمو بلا تنمية" السائدة في المجتمعات العربية تحديدا أو بالمعنى الدقيق للمصطلح.

[1]- اشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

3-النمو المخطط:

وهذا نتيجة لعملية تخطيط شاملة بموارد المجتمع ومتطلباته إلا أن قوة وفعالية هذا النمط من النمو مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

ويذكر أن دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر مسعى عالميا حديث النشأة نسبيا في إطار علم الاقتصاد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول كثيرة، في مقدمتها الدول الاشتراكية في اروبا الشرقية، إضافة إلى العديد من دول العالم، حيث عدت التنمية هدفا عزيزا من اجل غالبية شعوب العالم، حتى أن بعض الدول الرأسمالية الكبرى بدأت من الاستفادة من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات لتنشيط الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة، مستلهمة في الأساس نظرية اللورد " جون كينز" لمواجهة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي بتلك البلدان وإزراء إدراك الحكومات لضرورة التعجيل بالنمو وبمسؤولية الدولة سلكت العديد من دول العالم الثالث، ومنها اثنتا عشر دولة عربية، سبيل التخطيط، و إهمال أساليب والقضايا التخطيطية، حيث أن الإطار المرجعي الذي يحكم هذه الأعمال هو نهج الاقتصادي المشهور" يان تيبنرغن" في دراساته عن التخطيط " بأسلوب المراحل والتقريب التتابعي" وما يشتق منه من أساليب ومعايير، بحيث نظر واضعوا السياسة الاقتصادية إلى قضية التمويل على أنها العنصر الحاكم والحاسم لمسار عملية التنمية، وبالتالي لم تكن خطط التنمية التي وضعت في العديد من بلدان العالم الثالث سوى خطط الاستثمار واهتمامهم الزائد بتصاعد معدل الاستثمار أو انخفاضه، دون اكتراثهم كثيرا مما يتكون مستوى الاستثمار من الناحية الفعلية، أو إنتاجية هذا الاستثمار، الأمر الذي دفع احد الخبراء الاقتصاديين للتعليق على جدوى التخطيط في الدول العربية بالإشارة المهمة بان تكلفة العمليات التخطيطية بما فيها أجور المخططين ومكافأتهم قد تكون أعلى من العائد الاقتصاد لهذه العملية.

وإذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو الخطط هما نمو من النوع الذاتي الحركة فان النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع، لا يملك الحركة الذاتية، ويمكن القول بان النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود نراه ليتحول إلى نمو مطرد، ويتحول بالضرورة على تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة، وهي التنمية التي يتم من خلالها تحويل بلد متخلف اقتصاديا على بلد متقدم اقتصاديا.

من هنا كان رأي بعض الكتاب، الذين ينتمون إلى التيار الجديد، يتناول مفهوم" التنمية الاقتصادية " كردين لـ: الحق في التحصيل العلمي وحرية الكلمة والاعتماد على الذات وحق تقرير المصير، والمشاركة في اخذ القرارات المتعلقة بالمواطنين، إلا أننا نعتقد بان هذه "الحاجات الأساسية غير مادية" تتعدى مفهوم التنمية الاقتصادية لتقع تحت مظلة مفهوم التنمية الشاملة.[1]

[1] أشواق بن قدور،" **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي أو ما أسموه بالفائض الاقتصادي، لدوره في تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع، فالتجاريون يرو أن التجارة المقيدة تؤدي إلى زيادة رصيد الأمة من المعادن النفيسة التي تمثل ثروة الأمة، لهذا سوف نستعرض في هذا المبحث النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداءا من الاقتصاديين الكلاسيك تم الكلاسيك المحدثون ثم نظرية النمو الكينزية كما قدمها نموذج "هارود دومار" تلاها من نظريات أخرى.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية(النمو الاقتصادي عند الكلاسيك)

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك وتتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من أدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو ، بالإضافة إلى أراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم أراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- **سياسة الحرية الاقتصادية:** الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- **الربح هو الحافز على الاستثمار:** كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- **ميل الأرباح للتراجع:** وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- **حالة السكون:** اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب "آدم سميث" فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية، في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية[1]:

- تجاهل الطبقة الوسطى.

[1] اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 70،71.

• إهمال القطاع العام.

• إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

• القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.

• خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

• **عدم واقعية مفهوم عملية النمو:** حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر(1870) حيث تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث بمساهمات أبرز الاقتصاديين: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في[1]:

– إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

– إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

– بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أوفي القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

– فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه

[1]– اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72،73.

الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا أليا ميكانيكيا.

– أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

– أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيا وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي.

– إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية:

أهم الانتقادات الموجهة إليها:

– التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

– نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي (Joseph Schumpeter)[1]

جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883 –1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا (تشيكيا)، وتوفي في تاكونيك (كونيتيكت) الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، محاولا تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد.

[1]– اشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وبأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه «نظرية التنمية الاقتصادية " عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939،أهم أفكاره:

– أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل وتكون متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

– يتوقف النمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية،أو"الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أوكل الأسباب التالية:

– بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).

– زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).

– انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

– العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وعند القيام بتحليل عملية النمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد

والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

نقد النظرية:[1]

– يعطي شومبيتر أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.

– افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.

– افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

– عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو، كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمو ا.

– وفقا لشومبيتر فان التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول "nurkse" أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية ونظرية النمو الحديثة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نظريتين هما:

1- النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

لقد انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية وقانون "ساي", وأكد بان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل, وتجدر الإشارة إلي أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي وان المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال.

[1] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي "جون ماينادر كينز" 1883 – 1946، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام 1929–1932، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك[1].

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو ، وهي:

– معدل النمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

– معدل النمو المرغوبWarranted rate of growth، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

– **معدل النمو الطبيعي(GN)**:فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه فإن البطالة ستزيد، حيث أن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي أن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وان المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو .

– نموذج هارولد ودومار:[2]

يعد نموذج هارولد ودومار من أكثر النماذج شيوعا، حيث تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسم كل من الاقتصاديين البريطاني "روي هارولد" والأمريكي "إيفري دومار"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف

[1] محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل ابو سنينة، "**مبادئ الاقتصاد**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 747،748.

[2] ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية،2006،ص 126.

هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال...، فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو ، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج " أي معامل رأس المال" فهو يمثل مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية:

إذ اعتبرنا أن النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، كما نلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج "هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا، التي تقل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِ فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها.

2-النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:[1]

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا بسبب استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى قسمين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة

[1] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

- انتقادات نظرية النمو الحديثة:[1]

من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث.

علاوة على ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية، وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.

ولان نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فان صلاحية دراستها للنمو الاقتصادي تكون محدودة وخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب تركيزها على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.

[1] ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

تمهيد

عادة ما يشار إلى التجارة الخارجية بأنها محرك النمو الذي أسهم في تحقيق التنمية في العالم اقتصاديا حاليا، وذلك خلال القرن التسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد أدى التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المتنامي، وقد ساعد ذلك على قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير، كما نلاحظ أن الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي، ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد أدى إلى تيسير اقتراض الدول النامية، خلال القرن التاسع عشر، من أسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جدا، وقد ساعد التراكم الرأسمالي في تحفيز القيام بمزيد من الإنتاج، وإمكانية زيادة الواردات، الأمر الذي قاد إلى المزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول.[1]

المطلب الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي

احتلت قضية الصادرات كمحرك للنمو والتنمية مكانا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما يفسر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية، وكذا بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدتا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية.

فتنمية الصادرات تعتبر قضية إستراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات.[2]

[1] ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[2] وصاف سعيدي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد الأول، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، 8-9 أفريل 2002، ص 35.

انطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.[1]

أولا: أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي

- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج.
- تساعد الصادرات في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.
- تساهم في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة. ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج الحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- إن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب مما يؤدي إلي زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تؤدي الصادرات إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة، وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة المواد الاقتصادية.

ثانيا: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

تضمن الفكر الاقتصادي أفكار تعكس إسهام نشاط التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي، ولا بد من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتهما إلى الصادرات وأهميتها:

[1] وصاف سعيدي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد الأول، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، 8-9 أفريل 2002، ص 35.

1- دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيكي [1]:

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار الكلاسيك بالظهور والتي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد اهتم " ادم سميث" بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي.

وفيما تمكن "ريكاردو" من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في النمو الاقتصادي بشكل يفوق أدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية، وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على اكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز، وعليه فإن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات اعتبرت القوة الحركة للنمو الاقتصادي عند الكلاسيك[2].

2- دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي:

إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ونقصها يؤدي إلى نقص في الدخل الوطني، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل الوطني، فالصادرات لا تختلف عن الاستثمار فكلاهما بمثابة حقن في الدخل الوطني وتقوم الفكرة الأساسية لكينز على فكرة المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في الاستثمار أو التصدير فإن الدخل الوطني سوف يزداد بكمية أكبر من الزيادة في الاستثمار أو الصادرات بسبب آلية المضاعف، وتؤكد النظرية الكينزية على دور الحكومة في توجيه النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الصادرات لإنعاش السوق الداخلية

[1] عمر محمود ابوعبيدة، "**أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مجلة جامعة الأزهر، العدد الأول، غزة، فلسطين، 09 أفريل 2013، ص 351.

[2] عمر محمود ابوعبيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

فالزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني، وهذا ما يسمى بالية المضاعف، ولكن نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوى معين إلى مستوى أخر أكثر تقدما فأثرت الصادرات في البلدان النامية يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع أو المعجل وذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذه البلدان وسيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يتوقف على الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب.

فالمضاعف الكينزي في الدول المتقدمة يعمل في إطار يختلف تماما عن الدور الذي يؤديه في الدول النامية فوجود طاقة إنتاجية معطلة يتم تفعيلها عن طريق تحفيز الطلب الفعلي في حين نجد أن الدول النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، والذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التفعيلات وبالتالي فإن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفا في هذه الدول[1] .

3-دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الحديث:

اختلفت أوجه نظر المفكرين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو حيث يرى الاقتصادي "max"، استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي، وما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق.

أما Myrdal فانه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيا حديثة ومتطورة لا تتوفر عليها الدول النامية، فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين، ويضيف أيضا أن صادرات الدول النامية المتعمدة في غالب الأحيان على مواد خام وأولية تتميز بطلب عديم المرونة.

في حين يرى nurkse بأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو، وأداة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ، واستدل في نظريته هذه بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كل من كندا وأستراليا، جنوب إفريقيا والأرجنتين.

[1] ناصر الدين قريبي، "**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 91، 92.

كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية نمو ا اقتصاديا من خلال التجارة الخارجية، بالنظر لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة، فهو يرى أن الانسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه بالنظر لما تواجهه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات، بالنظر أيضا لانخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة، وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح " ظاهرة النمو إلى الإفقار"[1] .

وعلى الرغم من الشك الذي قد يساور الاقتصاديين في معدلات النمو المحققة للبلدان النامية في الأمد القصير والمتوسط من جراء الانفتاح التجاري فإن هذه البلدان قد تحقق مكاسب من حرية التجارة في الأمد البعيد، حيث أن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فزيادة الصادرات يمكن أن توظف عوائدها لتوفير المتطلبات الاستيرادية من السلع الأساسية لمجتمعات الدول النامية وفي هذا الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال تايلور للصادرات 1981 وورمر 1983 أن للصادرات آثار موجبة في النمو الاقتصادي، إلا أن النمو يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، ومن جهة أخرى أكد نانجفي أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات أكبر، ومن ثم تزايد الأثر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي[2] .

المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي

أولا: مفهوم إحلال الواردات

تعد سياسة إحلال الواردات أحد المفاتيح الإيجابية، والتي تساعد في خلق اقتصاد منتج، وأكثر صمودا أمام العقبات المستقبلية. يمكننا تلخيص سياسة إحلال الواردات بأنها سياسة تهدف إلى إنشاء صناعات وطنية قادرة على إيقاف أو تقليل السلع المستوردة لصالحها[3].

---

[1] ناصر الدين قريبي، "**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 93، 94.

[2] بورحلة ميلود، بوطية محمد، "**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر، الشلف، ص ص 206، 207.

[3] http:// sciencejuridiaues.ahlamontada.net/t1081-topic, c-le 01.03.2019، 18:35.

ويزعم أحد الباحثين الاقتصاديين أن سياسة إحلال الواردات قد تم تطبيقها على السلع ذات الطابع الاستهلاكي فقط، وأن هذا التطبيق بحد ذاته يعد سلبيا لقلة منفعته الاقتصادية، وهذا ما أختلف فيه مع هذا الباحث. لضمان نجاح سياسة إحلال الواردات، يجب أن تمر بعدة مراحل، أولها أن يبدأ الإحلال في السلع البسيطة ذات الطابع الاستهلاكي كالمواد الغذائية والملابس وغيرها. بعد هذه المرحلة، والتي يصل فيها الإنتاج المحلي إلى مرحلة التشبع ووجود فوائض في الإنتاج يتطلب تصدير هذه الفوائض، تبدأ الدولة بتطبيق سياسة الإحلال في السلع الرأسمالية والإنتاجية، كالآلات والمعدات والسيارات وغيرها. عند تطبيق سياسة الإحلال بشكل مرحلي، سيعطي ذلك الصناعات المحلية وقتا زمنيا للنضوج والقدرة على مجابهة تلك الصناعات المستوردة[1]

ويشير الكثير من الباحثين الاقتصاديين أيضا إلى أن لجوء الدول النامية لسياسة إحلال الواردات قد تكون سلبية بحسب السيناريوهات التي تعرضت لها بعض الدول المطبقة لهذه السياسة. وتتمحور سلبية إحلال الواردات حول عدم قدرة الصناعات المحلية على تجاوز مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية. فعند توقف الصناعات على السلع الاستهلاكية فقط، سينتج عنه ارتفاع في السلع الرأسمالية (الأساسية) المستوردة، والتي يتم استخدامها في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية، مما يعني تدهورا في ميزان الواردات بسبب تفاقم الطلب على السلع الأساسية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية.

وعند تطبيق سياسة إحلال الواردات، ستبدأ المشاريع الناشئة في التكون لتنافس السلع المستوردة، وذلك إما عن طريق رؤوس الأموال المحلية، أومن خلال قنوات الدعم والإقراض الحكومية، والمتمثلة في صندوق التنمية الصناعية. كنتيجة لكون رؤوس الأموال المشغلة لهذه الصناعات محلية، سينتج ضخ أكبر للنقود المحلية، وأسعار صرف أقوى للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، بسبب الإحجام عن شراء السلع المستوردة. وسيؤدي الإحلال بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمار كنتيجة طبيعية لتطبيق سياسة إحلال الواردات، مما ينعكس على نجاح هذه الصناعات المحلية في خلق الوظائف، والذي يعني بالضرورة انخفاض معدلات البطالة[2].

وهناك عدة وسائل يجب على الدولة إتباعها وتنفيذها لإنجاح سياسة إحلال الواردات، ومن أهمها حماية هذه الصناعات المحلية الناشئة التي ستحل محل الواردات، وذلك بفرض ضرائب جمركية على السلع

---

[1] -- بورحلة ميلود، "**بوطية محمد**"، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2]– حاتم سامي عفيفي، "**التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص ص 367،368.

المستوردة التي يوجد مثيل محلي لها، فبالتالي تستفيد الدولة من مدخول هذه الضرائب، ويستفيد المنتج المحلي من ارتفاع سعر السلعة المستوردة، مما يعني زيادة فرص البيع لديه بالمقابل، يجب أن تقوم الدولة بتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة كالآلات والمعدات، وذلك لتشجيع المنتج المحلي على الاستيراد وتوسيع خطوط الإنتاج المحلية لتصل مرحلة الاكتفاء والنضوج، واللجوء من بعدها إلى التصدير. و يجدر بنا الإشارة إلى أنه يجب ألا تستمر الضريبة الجمركية على نفس الوتيرة، بل يجب أن تنخفض تدريجيا مع نضوج الصناعات المحلية، وذلك لتجنب خلق احتكارات محلية تقوم برفع الأسعار لتكون مقاربة للسلع المستوردة وبجودة اقل، ويكون هذا الدور مناطا بالدولة متمثلة بوزارة التجارة والصناعة.

ويمكننا اعتبار سياسة إحلال الواردات أحد المفاتيح المهمة في تحديد معالم اقتصاد وطني إيجابي، بحيث يكون قادراً على مواجهة المخاطر الاقتصادية بكل ثقة. ويقود الإحلال إلى تحقيق ما يصبوإليه الاقتصاد المحلي في قضية تنويع مصادر الدخل، والتحول من اقتصاد ريعي يعتمد في تشكيل ناتجة المحلي على سلعة أو اثنتين، إلى اقتصاد منتج بدأ من خلال دعم الصناعات المحلية الناشئة، والتي نمت حتى أصبحت صناعات قوية ناضجة قادرة على تجاوز التصنيع لسد الحاجات المحلية إلى التصدير، ومنافسة السلع العالمية .[1]

ثانيا: المشاكل والعيوب التي تواجه إستراتيجية إحلال الواردات:

بالرغم من المزايا التي تحققها البلدان التي انتهجت هذه الإستراتيجية، حيث أمنت لها الحماية المباشرة والغير مباشرة ومزيدا من الدعم والتشجيع لتأمين متطلبات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية، إلا أن بها عيوبا ناتجة عن مجموعة من المشاكل.

1- المشاكل التي تواجه إستراتيجية إحلال الواردات:

هناك عدة مشاكل تواجه إستراتيجية إحلال الواردات نوجزها فيما يلي:

- أدت هذه الإستراتيجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطية والإنتاجية.

[1] مسغوني منى، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص ص : 171،172

- ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة، انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات استيعاب المزيد من العمالة.
- إن إتباع هده الاستراتيجيات أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل حيث تظل على الصادرات مقتصرة على التنافسية. الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات باهظة التكلفة وعائد الصادرات متدني مما يؤدي إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.
- نتيجة استمرار الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المدعمة حاليا في السوق ستزداد واردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التقنية للدول الأجنبية[1].
- ضعف حركة التصدير بسبب نقص جودة المنتجات المحلية، وبسبب ارتفاع أسعارها، وبالتالي عدم وجود لها أي ميزة تنافسية[2].

إحلال الواردات يحتاج إلى كفاءة فنية وتقنية، ومواد أولية أو صناعة غالبا ما تكون غير متوفرة، ولهذا يستدعي رؤوس أموال كبيرة والاستيراد من البلاد المتقدمة.

- صغر حجم السوق المحلية، تضيف إليه العوامل المضادة الأخرى محليا، يحول دون الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير بالتالي يؤدي إلى عطالة في القدرات الإنتاجية ومنه زيادة في تكلفة الإنتاج.
- لا تسير حركة التصنيع وفقا لبرامج محددة بل تدفعها ظروف خارجية مضادة تحتم تقيد الواردات إلا الضرورية منها، لهذا يشجع إنتاج هذه السلع محليا، لكن بالمقابل يؤدي إلى استنزاف عوامل الإنتاج النادرة خاصة رؤوس الأموال الأجنبية، دون النظر إلى التكلفة النسبية للإنتاج، حيث يتطلب الرشاد الاقتصادي إعطاء الأولوية لإنتاج السلع التي يمكن إنتاجها محليا بشرط أفضل من غيرها، لهذا لا يفترض على إنتاج السلع الاستهلاكية، كما يحدث عادة بل يمتد إلى إنتاج المواد الأولية والرأسمالية والسلع الوسيطة.

[1]– مسغوني منى، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970–2001**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004–2005، ص ص 172، 171، 173.

- تؤدي الحماية الشاملة إلى عزل الأسواق والإنتاج المحلي مضمار المنافسة الأجنبية، وهذا يؤدي إلى خلق جو احتكار لا يحفز على تحسين الجودة في الإنتاج والتحكم وتخفيض تكلفته.

2-عيوب إستراتيجية إحلال الواردات:

لقد أثبتت هذه الإستراتيجية فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع تجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وانتهت هذه الإستراتيجية بزيادة الواردات والديون الخارجية، فظلت الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة ومربوطة بتصدير المواد الأولية لها.

- قد يؤدي استمرار الحماية الجمركية للصناعة المحلية إلى تمتع المنتجين بوضع احتكاري حيث لا يواجهون منافسة من الخارج وهذا يمكنهم من رفع سعر السلعة المنتجة وقد لا يكون لديهم حافز على الاهتمام بجودة السلعة المنتجة وبالتالي يتحمل المستهلك انخفاض جودة الإنتاج المحلي وارتفاع السعر.
- عند تطبيق هذه الإستراتيجية في معظم الدول النامية وجد أنها لم تسهم بشكل فعال في علاج مشكلة البطالة بسبب اعتماد المنتجين على فنون إنتاجية كثيفة رأس المال أي تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من استخدام العمالة. بسبب انخفاض أسعار الآلات والمعدات عليها لأن الرسوم الجمركية عليها منخفضة أو ملغاة بينما أن أجور العمال مرتفعة نسبياً بسبب قيام الحكومة في بعض الدول النامية بتحديد حد أدنى لأجور العمال.
- تطبيقها في غالبية الدول النامية لم يسهم بشكل فعال في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات بسبب زيادة الطلب على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتصنيع السلع الاستهلاكية إضافة إلى زيادة استيراد الغذاء من الخارج لأن قطاع الزراعة لم ينمو بالشكل الكافي لمواجهة الزيادة في الطلب على الغذاء والتي حدثت بسبب النمو السكاني السريع وزيادة الدخل نتيجة لعملية التصنيع[1].

[1]http://www.startimes.com/ ?t=24123142 ،C-LEk 01/03/2019 ، 20 :33.

ثالثا: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي

تؤكد النظرية الاقتصادية حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية، إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام لدى الباحثين، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي[1].

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية كرفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقوم النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد، وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية" الواردات تقود إلى النمو " على عملية التحديث نقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج.

وعلى الجانب الأخر تعتبر الواردات عبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات .

[1]http://www.startimes.com/ ?t=24123142 C-LE، 01/03/2019 ، 20 :33.

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في البلدان الأخذة للنمو من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الأولية و الوسيطية الضرورية والخبرات الفني في البناء الإنتاجي لتنفيذ برنامج الاستثمار مما يوفر فرص عمل إضافية، وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العملة الأجنبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم، غير أنه توجد بعض الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال منافسة المنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

تمهيد

شهد قطاع التجارة الخارجية في الجزائر العديد من التطورات منذ الاستقلال تماشيا مع النظام الاقتصادي المتبع وإستراتيجية التنمية المنتهجة، فسياسة الستينات ليس هي سياسة السبعينيات والثمانينات أين كانت تتميز بسياسة حمائية للمنتوج الوطني، وهذا ما أدى إلى تغيير هذه السياسة إلى سياسة أكثر انفتاحا، وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية واتخاذ إجراءات للاندماج في الاقتصاد العالمي.

و في مناقشتنا لموضوع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و انعكاسها على النمو الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر و علاقته بالتجارة الخارجية

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في ظل التحرير التجاري

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

تعتبر التجارة الخارجية لأي بلد مصدر مهم للحصول على العملة الصعبة وهي وسيلة هامة في تحفيز التنمية وزيادة الإنتاجوتحسين نوعيةوتشجيع الصادرات، ولهذا سعت الجزائر محاولة لإيجاد سياسة تجارية ملائمة تمكنها من الاندماج في التجارة الخارجية ومع دخول الألفية الثالثة اتجهت الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها على المدى الطويل.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

من أهم مراحل تطور التجارة الخارجية ما يلي:

- **التجارة الخارجية خلال الفترة (1962-1988)**

كانت الفترة 1962-1967 تتميز باستمرار حركة التبادل التجاري كما كانت عليه خلال الفترة الاستعمارية، وقد تعززت هذه الحالة بإمضاء اتفاق يأت تعاون مع فرنسا سنة 1965، واستمر امتياز هذه الأخيرة إلى غاية سنة 1971 أين حدثت مشكلة مقاطعة فرنسا لصادرات الكروم الجزائرية بعد تأميم المحروقات في هذه السنة.

وفي الفترة 1967-1970 اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والأساليب التي ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص على الواردات، حيث تحققت هذه الرقابة للتجارة الخارجية من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تمثلت في وضع نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء، وكذلك الرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف.

أ-الرقابة من خلال نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء: عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، والتي استندت إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية وكان الهدف من هذا الإجراء[1]:

- إعادة توجيه الواردات.
- كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.

[1] فيصل بهلولي، "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2012،ص 112.

- حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

ب-الرقابة على الصرف:حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبير.

وهناك عدة أساليب متعلقة بالرقابة على التجارة الخارجية المتمثلة في:

- أسلوب الأدوات السعرية: والذي يؤثر على الصادرات والواردات في عملية التبادل كالرقابة على الصرف والقيود الجمركية.
- أسلوب الأدوات الكمية: ويتضمن إجراءات المنع، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.
- أسلوب الأدوات التنظيمية: من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات تابعة للدولة تقوم بعمليات التجارة الخارجية، مثل الديوان الوطني للتسويق (onaco).

ج-الرقابة من خلال الرسوم الجمركية: وفي هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية، تم إنشاء أول تعريفة جمركية عام 1963 بموجب الأمر 63-404 المؤرخ في 1963/10/28، والتي تميز بين السلع المستوردة حسب طبيعتها من جهة (10% تخضع لها سلع التجهيز والمواد الأولية، ما بين 5% إلى 15% تخضع لها منتجات نصف مصنعة، ما بين 15% إلى 20% تخضع لها المنتجات تامة الصنع). ومن هذا نلاحظ أن الجزائر عملت على تشجيع استيراد سلع التجهيز والمواد الأولية وذلك من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد والتصنيع معا، كما نلاحظ أنه بفرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات تامة الصنع يهدف إلى حماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات المستوردة،و من جهة أخرى حسب الدولة الواردة منها، فقد وضعت الجزائر نظاما تفضيليا خصت به أربعة مناطق أساسية وكل منطقة وضعت لها تعريفة جمركية خاصة بها.[1]

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج الذي تتخصص فيه، وتأكد توجه الدولة نحو احتكار التجارة الخارجية من خلال المنشور 73-01 الصادر في

[1] فيصل بهلولي، "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2012،ص 112.

1973والمتضمن منح المؤسسات العمومية حق الامتياز في احتكار التجارة الخارجية وإلغائه للتجمعات المهنية للشراء،لان هذا المنشور يرى بأن المؤسسات العمومية هي الأكفأ في ممارسة هذا النوع من النشاط، كما حدد قرار 1974 شروط وتصريحات شاملة لاستيراد البضائع وهذه الشروط تسمح للمؤسسات الاشتراكية باعتبارها شخص معنوي لممارسة وظيفة التجارة الخارجية،[1] وبقيت هذه الشروط والتصريحات كما هي لغاية سنة 1977، كل هذه الإجراءات الاحتكارية شكلت وقاية قوية في وجه رأس المال الأجنبي وعلى الرغم من ذلك فإن الميزان التجاري حقق رصيدا سالبا في الفترة الممتدة ما بين 1971- 1977 والراجع إلى ارتفاع معدل الاستثمار ومستلزماته من مواد التجهيز والمواد الأولية اللازمة في إطار إستراتجية التصنيع المتبعة من قبل الجزائر في تلك الفترة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح تطور الميزان التجاري خلال فترة 1971- 1977

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
1971	875	1228	-353	%70
1972	1304	1491	-187	%87
1973	1889	2241	-352	%84
1974	4259	4024	-217	%106
1975	4292	5993	-1701	%72
1976	4977	5318	-341	%94
1977	5805	7102	-1297	%82

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء، المديرية العامة للجمارك عبر موقع :

, c-le : 26/05/2019.http://www.deouane.gov.dz

والشكل الموالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ونسبة التغطية بالمائة:

[1] ليلى عيساوي، شهرزاد زغيب، "**افاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص 81، عبر موقع: http://www.webreview.dz :20/05/2019 c-le , .

شكل رقم(1): تطور الميزان التجاري خلال فترة 1971- 1977

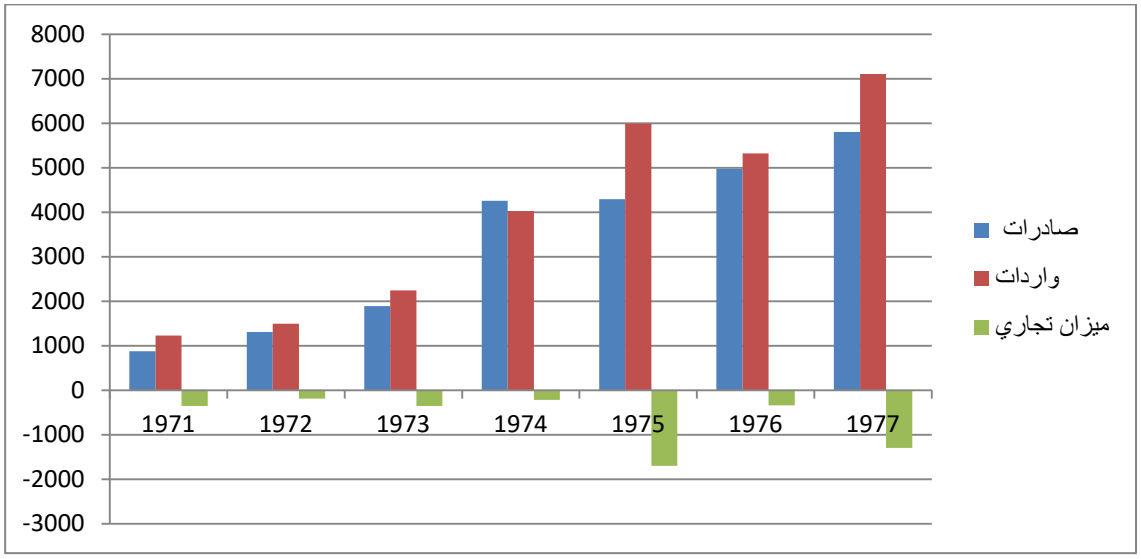

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (04)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن سياسة الاحتكار أسفرت عن نتائج سلبية إلا أن الدولة لم تتخلى عنها بصفة تامة، بل عملت على تليينها في شكل تحديد قائمة للسلع المحتكرة وقائمة أخرى بالسلع غير محتكرة، تعززت سياسة الاحتكار في الفترة الممتدة ما بين 1978- 1988 فابتداء من سنة 1978 بمقتضى الأمر رقم 78- 02 نجد أن هذا الأمر نص على أن الصادرات والواردات كلاهما يخضع لاحتكار الدولة، وبالتالي إضفاء طابع احتكار الدولة على التصدير ومنه إقصاء المصدرين الخواص من ممارسة نشاطاتهم التجارية، أي احتكار الدولة للتجارة الخارجية بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وكذلك زيادة قوة التفاوض مع الشركاء التجاريين، وقد جرى العمل بهذا الأمر إلى غاية سنة 1988، حيث في هذا العام اعتمدت الجزائر صورة أخرى من صور الاحتكار ما يعرف بالاحتكار الرسمي، من خلال منح وكالات للمؤسسات العمومية على أساس دفتر الشروط الذي يحدد فيه حقوق وواجبات المؤسسات التي تمارس هذا الاحتكار، ومن بين أهداف هذا القانون ترقية الصادرات الوطنية وتنظيم عملية دخول المؤسسات الوطنية إلى السوق الخارجية والتنسيق بين المتعاملين الاقتصاديين.

من بيم محتويات مضمون إجراءات الاحتكار هناك:

- إجراءات تكوين وتسيير البرنامج العام للاستيراد.
- الإجراءات المتعلقة بالرقابة على عمليات الاستيراد.
- إجراءات خاصة بالتصدير.

حيث نجد أن هذه الإجراءات الاحتكارية أسفرت أيضا على أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا خلال الفترة من 1978 إلى 1988 عدا سنة 1978 حققت رصيدا سالبا بسبب انخفاض أسعار النفط.

ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1978-1988

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
1978	6117	8675	-2558	%71
1979	9873	8410	1463	%117
1980	15643	10552	5091	%148
1981	13283	11259	2024	%118
1982	11481	10743	738	%107
1983	11183	10415	768	%107
1984	11969	10292	1677	%115
1985	10145	9840	305	%103
1986	7820	9213	-1393	%84
1987	8233	7056	1177	%117
1988	8104	7323	781	%111

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء، المديرية العامة للجمارك عبر موقع :

, c-le : 26/05/2019.http://www.deouane.gov.dz

والشكل الموالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ونسبة التغطية بالمائة:

شكل رقم(2): تطور الميزان التجاري خلال فترة 1978- 1988

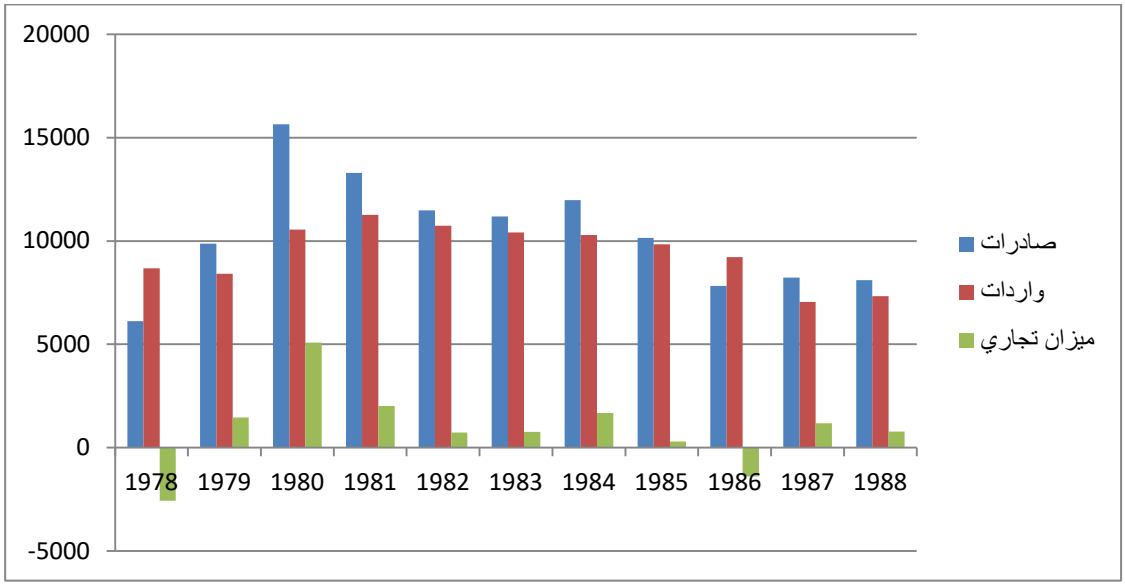

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (05)

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري خلال حقق عجز بنسبة (2558-) سنة 1978، وهذا لان الصادرات كانت اصغر من الواردات وهذا بسبب تطبيق السياسة الاحتكارية التامة التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، إلا أن الميزان التجاري كان موجبا خلال فترة 1979 حتى سنة 1985، وهذا راجع إلى أن الدولة عملت على تحديد السلع المحتكرة والغير محتكرة، طبقت احتكار نسبي ونتج عنه زيادة في الصادرات، ثم شهد الميزان التجاري عجز مرة أخرى خلال سنة 1986 بسبب تدهور أسعار النفط ثم عاد التوازن من جديد في الميزان التجاري خلال السنتين المواليتين حيث أصبحت الصادرات أكبر من الواردات وهذا راجع إلى الاحتكار النسبي سنة 1987 والاحتكار الرسمي سنة 1988.

- **التجارة الخارجية خلال الفترة (1989- 2005)**

كانت لسياسة الاحتكار التي انتهجتها الجزائر في مجال التجارة الخارجية عدة أثار على الفرد والمجتمع، مما اضطرها إلى تعديل القوانين المسيرة لها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، بفتح الباب أمام المؤسسات الوطنية العامة والخاصة للمشاركة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية. أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير المقيد، أما المرحلة الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الخالي

من القيود، وأخيرا مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.و من أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل:[1]

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع الدعم عن الأسعار.
- تغير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير.
- رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات.

حيث نجد أن هذه الإجراءات انعكست ايجابيا على الميزان التجاري وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1989- 1993

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
1989	8968	9208	-240	%97
1990	11304	9684	1620	%117
1991	12101	7681	4420	%158
1992	10837	4420	2431	%129
1993	10091	158	1303	%115

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء، المديرية العامة للجمارك عبر موقع :

., c-le : 26/05/2019http://www.deouane.gov.dz

والشكل الموالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ونسبة التغطية بالمائة:

[1] بداوي مصطفى، "**المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية (دراسة حالة الجزائر)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البليدة، الجزائر، 2003- 2004، ص 34.

شكل رقم(3): تطور الميزان التجاري خلال فترة 1989- 1993

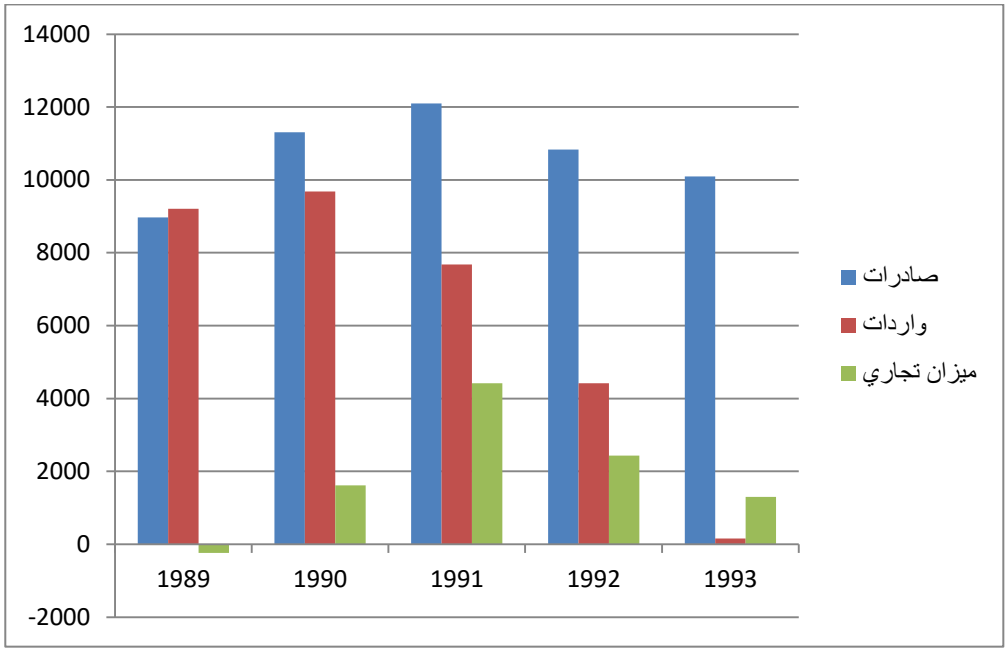

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (06)

يتضح من خلال الجدول أن الميزان التجاري سجل عجزا في سنة 1989 وذلك بسبب تدهور أسعار النفط لكن في سنة 1990 إلى غاية 1993 يعود التوازن، حيث نلاحظ انه سجلت أكبر قيمة في سنة 1991 بقيمة 4420، فنجد في هذه السنة أن الواردات وصلت إلى أصغر قيمة والمتمثلة في 7681، أما الصادرات وصلت إلى أعلى قيمة 12101، ويعود هذا التوازن إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة والتي تمثلت في التحرير التدريجي للتجارة الخارجية خلال سنة 1990، 1991،1992 وتحريرا تاما سنة 1993.

- **تطور التجارة الخارجية منذ 2005 الى غاية 2014:**

خلال هذه الفترة بدء التحرير الفعلي للتجارة الخارجية وبدء تطبيق اتفاق الشراكة الاورو جزائرية سنة 2005 الذي تم الاتفاق عليه سنة 2002، ويسعى هذا الاتفاق من الجانب التجاري إلىإقامة منطقة التجارة الحرة خلال الفترة الانتقالية لمدة 12 سنة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

والجدول التالي يوضح تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر منذ بدء تطبيق اتفاق الشراكة الاوروجزائرية للفترة 2005-2014:

جدول رقم(07): يوضح تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2014

السنوات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2005	59.45	74.0	33.46	86.19	47.26	283.23
2006	61.53	13.1	74.54	68.20	06.34	7.264
2007	61.59	98.0	59.60	35.26	24.34	943.29
2008	19.77	4.1	59.78	99.37	6.40	87.20
2009	415.44	771.0	186.45	402.37	784.7	812.12
2010	121.56	969.0	09.57	885.38	205.18	818.14
2011	661.71	227.1	888.72	927.46	961.25	322.15
2012	583.70	153.1	736.71	569.51	167.20	107.13
2013	327.63	05.1	377.64	993.54	384.9	64.117
2014	146.60	81.2	956.62	33.58	626.4	931.10

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء، المديرية العامة للجمارك عبر موقع :

, c-le : 26/05/2019.http://www.deouane.gov.dz

والشكل الموالي يوضح تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005-2014:

شكل رقم(4):تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2014:

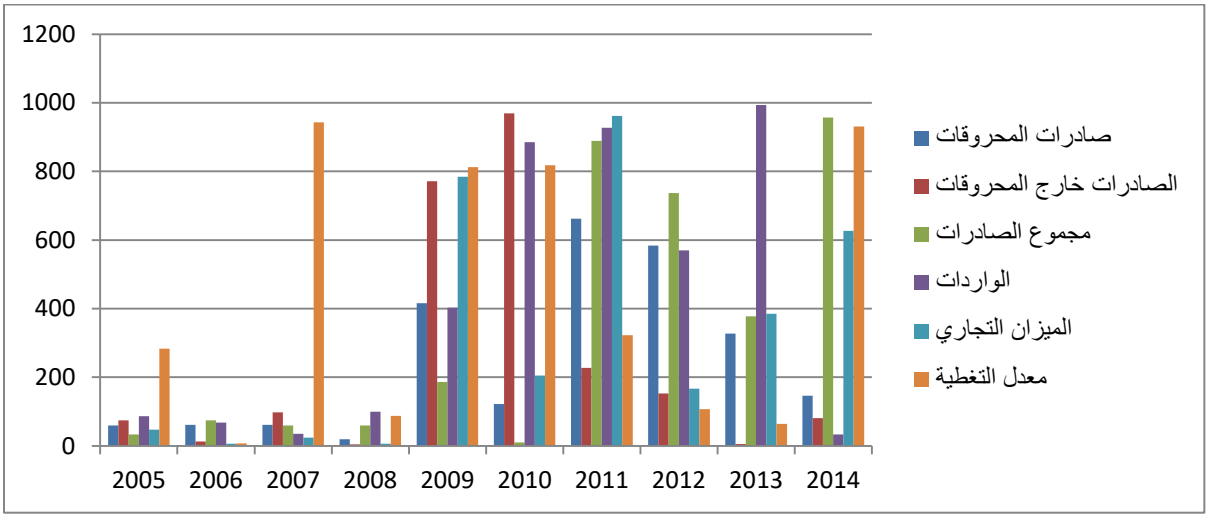

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (07).

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات سجلت ارتفاع في حجمها خلال الفترة 2005- 2008 من 33.46 مليار دولار إلى 59.78 مليار دولار، بسبب ارتفاع صادرات قطاع المحروقات بعد التحسن المسجل في أسعار النفط وتجاوزها لأول مرة عتبة المائة دولار، وفي المقابل أخذت الواردات هي الأخرى في الارتفاع حيث بلغت 99.37 مليار دولار سنة 2008 نتيجة الملاءة المالية المتحققة جراء زيادة عائدات الصادرات النفطية، ونتيجة لذلك فقد سجل الميزان التجاري فائض بلغ 6.34 مليار دولار عام 2006 مع معدل تغطية يعتبر معدل كبير لم يتم تسجيله من قبل أين بلغ 7.26% نتيجة لارتفاع الصادرات ومحافظة الواردات تقريبا على نفس مستوياتها السابقة، ليواصل الميزان التجاري تسجيل فائض بلغ لأول مرة 6.40 فيما وقد عرفت سنة 2009 انخفاض كبير في رصيد الميزان التجاري مقارنة مع سنة 2008، وانخفاض في الصادرات خاصة قطاع المحروقات بعد انخفاض أسعار النفط، ونفس الأمر يلاحظ لكن بأكثر شدة سنتي 2013 و2014 بعد التراجع الكبير المسجل في أسعار النفط خلال هاتين السنتين.

المطلب الثاني:مراحل تحرير التجارة الخارجية، أسبابها وأهدافها

مرت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بالمراحل التالية:

- **مرحلة التحرير المقيد 1990:** لقد ظهرت ابتداءا من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي انطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للاقتصاد الوطني، تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية وإلى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة، بعدما كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع العام وفي ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية تسعينات من خلال:

- النظام رقم 02/90 المؤرخ 1990/09/07 المتعلق بتحديد شروط فتح تسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.
- قانون رقم 22/90 المؤرخ في 1990/08/07 المتعلق بالسجل التجاري: وقد كرس هذا القانون حرية امتهان التجارة للشخص الطبيعي والمتمتع بحقوقه المدنية، وذلك لحسابه وباسمه، شريطة ألا يتنافى ذلك مع مبدأ المشروعية حيث يكون مختلفا للقانون، وكل نشاط يخالف النظام العام ويمس بالاقتصاد الوطني، وهذا

ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون كما أقرت هذه المادة الحرية للأشخاص المعنويين حيث يمكن إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها[1].

- **مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990- 1991:** في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.
- **مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:** نظرا لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 1991/03/13 قام القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة أين سادت أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة (تضمنتتأكيد التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر والتركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة وان كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد)، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها[2].
- **مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من سنة 1994:** بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية " Stand by " التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على

[1] حكيمة سبع، "**آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف " دراسة حالة الجزائر 2008-2014**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة الوادي، مذكرة منشورة، 2014-2015، ص 49.

[2] غطاس عبد الغفار، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1980-2011**"، مجلة باحث عدد 2015/15، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 285.

الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية ومن أهم الإجراءات الواسعة التي اتخذتها الجزائر من أجل تمويل التجارة الخارجية في هذه المرحلة مايلي:

- برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول 1994-1995.
- برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998.

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في شكل تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في إتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع باعتباره قطاع هام ومصدر للعملة الأجنبية الصعبة[1].

أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منها أسباب خارجية وأخرى داخليةو هي :

1- الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

من الأسباب الخارجية التي حثت على التجارة الخارجية في الجزائر هي:

أ-التحولات الاقتصادية العالمية: إن النمو الهائل للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء والإمكانيات الهامة لتطوير الاستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات طابع استعماري بشكليه القديم والجديد وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة. [2]

ب-انهيار الاتحاد السوفياتي: وذلك سنة 1989، وبعد توحيد الألمانيين سنة 1990 فقد احدث ذلك صدمة على العالم بأسره وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج

[1]- سبع حكيمة، "**آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف " دراسة حالة الجزائر 2008-2014**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة حمه لخضر بالوادي، مذكرة منشورة،2014-2015، ص 49.

[2]- عطالله بن طيرش، "**اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر،2010-2011، ص 85.

العالم من الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره [1] .

ج-الأزمة البترولية لسنة 1986: إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95 بالمائة من إيرادات الصادرات و60 بالمائة من إيرادات الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عند انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الانخفاض إلى 5 دولار سنة 1986. بعدما كان 30 دولار في نهاية 1885، فوقع الاقتصاد الجزائري في أزمة.

2- الأسباب الداخلية لتحرير الجارة الخارجية الجزائرية[2]:

التغير على مستوى الأوضاع العالمية لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانيزمات للتكيف مع المحيط الدولي، الأمر السلبي الذي اثر على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل والتي تتمثل في:

أ- **تفاقم أزمة المديونية:** إن المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهضة لتجسيدها وبالتالي قامت الدولة باستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط إلا أن سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات أدى إلى فقدان التوازن في الاستثمار وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية من جهة، والنمو الديموغرافي وعدم فعالية طرق التسيير من جهة ثانية، كل هذه العوامل أدت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، عجز الجزائر عن الاستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما أبرمتها باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية.

ب- التضخم: شكل التضخم باعتباره انعكاسا طبيعيا في الاختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازنة، احد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية، إن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير فتعد هذه الظاهرة من اعقد الظواهر في اقتصاديات

[1] زيرمي نعيمة، "**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2010-2011، ص 138.

[2] زيرمي نعيمة، "**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**"، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة وأنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في فترة 1980.

ج- عجز الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر أهم العناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلي زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية. وبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة فنجد انه منذ سنة 1967 كان الميزان التجاري في حالة عجز دائم لكنه عرف تغيرات أما في سنة 1979 حيث سجل فائض خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي رجع فيها في حالة عجز.

د- متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد: لقد أدى انخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط إلى نقص الاحتياطي من العملة العصبة لتمويل مخططات التنمية ضف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة وانسداد كبير على مستوى كل القطاعات، فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للاقتصاد الوطني الذي لا مفر منه، بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للاقتصاد الدولي، هي في طريق تشكل في إطار النظام الاقتصاد الدولي الجديد وظهور المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع تحرير التجارة الخارجية، وتفضل اقتصاد السوق لهذا الغرض ليس من المنطق للجزائر غض النظر عن هذه التغيرات والتطورات على المستوى الدولي التي أصبحت حقيقة لا مفر منها لأنها أصبحت مقيدة بالالتزامات اتجاه الهيئات الدولية المالية(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، لهذا السبب أصبح من الضروري الخضوع لشروط هذه المؤسسات التي تفرض تنفيذ إصلاحات عميقة وتحرير عام للتجارة الخارجية[1] .

1- أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

تهدف الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الرهيبة التي بات الاقتصاد الوطني منها والتي تهدف إلى[2]:

ا- **الإعداد لمرحلة ما بعد البترول:** يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث يمثل نسبة 98 بالمائة من مجموع صادرات الجزائر وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية، ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد

[1] زيرمي نعيمة، "**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**"، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] https://giem.kantakji.com/article/details/ID/980

الوطني مرهون وفق تغيرات أسعاره، ومع تدهور السوق البترولي وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسات الاقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل لمرحلة ما بعد البترول (العمل على أن تكون إيرادات التصدير كافية لتغطية الفاتورة الغذائية وتعمل على تنويع الصادرات).

ب- **التحكم في التضخم:** وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض من النقدي عبر السياسة النقدية والائتمانية بالقدر الذي يضبط في معدل التغير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار الأسعار، ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة اكبر قدر مستطاع من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة بدل الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة، كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي والإنفاقي ، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية ، وتنويعها لتصحيح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية ، نتيجة لهده الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية ، فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الاقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الاقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة وقد تجسدت هده الجهود في برنامج إعادة الهيكلة.

ج- **تحسين الجودة:** في الفترة السابقة التي كانت تهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، ولا بد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إنتاجي إيجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف أخر وهو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، وهذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة.[1]

كما أن لتحرير التجارة الخارجية دوافع تتمثل:

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.

[1] https://giem.kantakji.com/article/details/ID/980

- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

3-ركائز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

أ- **الخوصصة:** وتعني قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

ب- **الشراكة:** الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية أو صناعية أو خدمية أو تجارية) وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة, ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية), وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية, والمعرفة التكنولوجية, والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق ويتم تقاسم المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل طرف.

شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10 بالمائة واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحيات على التجارة الخارجية بمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج مع الدول الأخرى.

الاستثمار الأجنبي المباشر: من اجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في سنة 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض امتيازات الضريبة الجمركية والضريبة المالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي[1].

[1] زيرمي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص14 ،15.

المطلب الثالث: آليات تحرير التجارة الخارجية

تمثلت آليات وطرق تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في النقاط التالية:

الانخراط في اتفاقيات ثنائية والمتعددة الأطرافمنها:

1- الشراكة الاورو متوسطية مع الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الإتحاد الأوروبي المورد الأول للجزائر نظرا للحجم الكبير من الواردات المستوردة منه والتي تزداد قيمتها يما بعد يوم، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها تعزيز العلاقات التجارية أكثر التجارية أكثر وأكثر وخاصة بعد تبني الطرفين السياسة المتوسطية الجديدة سنة 1995، وتعرف السياسة المتوسطية الجديدة بأنها طرح أوروبي حيث ظهرت إلى الوجود في إعلان برشلونة يومي 27،28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة إذ اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية المنخرطة في الإتحاد الأوروبي مع نظرائهم من وزراء خارجية لدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي سوف تكون الشراكة الأورو متوسطية، هذه السياسة كانت مغايرة للطروحات السابقة لأنها أخذت بعين الاعتبار المجالين السياسي والاجتماعي والاقتصادي.[1]

- أعطت الجزائر موافقتها على مشروع المتوسطية سنة 1993 قبل أن توقع على إعلان برشلونة في 1995/11 الذي يربط الدول الأوروبية الخمسة عشرة والدول المتوسطية الإثنتا عشر، وبدأت مفاوضات الشراكة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي ف 04 مارس 1997 بمدينة بروكسل وفي هذا الاجتماع أعلنت السلطات الجزائرية مطالبها التي كانت مغايرة لما تم الاتفاق عليه مع الدول المجاورة ويتضح لنا هذا الاختلاف في ثلاث محاور:

- الجانب الاقتصادي يتضح في الانفتاح الكلي للأسواق الذي تطالب به دول الاتحاد الأوروبي وهذا الطلب رفض من طرف الجزائر، وافترضت انفتاح تدريجي للأسواق إلى أن يتم تطوير اقتصادها.
- حددت مدة المرحلة الانتقالية لإنشاء المنطقة الحرة ب 12 سنة والجزائر ترفض معايير التدخل في سياسة الحماية الصناعية التي حددت في إعلان برشلونة مقابل الرفع التدريجي للتعريفة الجمركية، فالجزائر تدافع عن مبدأ المراجعة الدورية لمعدلات التعريفة الجمركية كل 03 إلى 05 سنوات فيما يخص القطاع الصناعي الجزائري.

[1] زيرار سمية،" **تحرير التجارة الخارجية الجزائرية** «،مرجع سبق ذكره، ص 52

- خطوة الجزائر تنص على أن تكون درجة التدخل في التقليص من الحماية في القطاع الصناعي متوازنة مع درجة التدخل الأوربية في الاقتصاديات العربية هذه الخطوة سوف تسمح للجزائر بتامين الدعم الحقيقي للجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الداخلية التي حددت في 03 عناصر الآتية :

- تدخل الاتحاد الأوروبي في تحقيق البرنامج الصناعي.
- وضع برنامج خاص لتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- توسيع وتوطيد التعاون المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي والذي لم يكن كافيا في السابق.

توقيع الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002/04/22 بفالنسيا في اسبانيا وقد تمحور حول:

- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلي عصرنه وتحديث الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة وخاصة مناصب الشغل.
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي.
- إقامة منطقة للتبادل الحر.

التفكيك الجمركي بين الطرفين تدريجيا على مدى 10 سنوات كاملة وهذا بدأ من السنة الثانية من تنفيذ الاتفاق 2006/09/01 على أن يتم بعدها إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المواد المصنعة الأوروبية بعد دخول الجزائر منطقة التبادل الحر بداية سنة 2017، وهذا الاتفاق قائم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وفتح أسواق جديدة علاوة على تحرير مجال الطاقة، باعتبار أن أوروبا تعاني من التبعية في هذا الجانب للغاز الجزائري.

2- **التفاوض من اجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC:** تم إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC سنة 1995من اجل التخفيف من الحواجز والقيود الجمركية بين الدول، وقد أنشئت بدلا من الجات GATT (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة)، حيث كان من أهم مبادئها إلغاء القيود الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية والخفض العام والمتتالي للرسوم الجمركية، ورغم أن إيجابيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أقل بكثير من سلبياتها، لكن يبقى من الضرورة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي فهذا يلزمها بتبني إستراتيجية تقوم على هيكلة اقتصادها قصد تحسين

وضعها وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج من اجل تقليص السلبيات، ولتكون المصلحة لصالح الاقتصاد الجزائري[1].

إذ تسعى الجزائر دائما إلى التنمية الاقتصادية، هذا ما جعلها تسعى في اتخاذ قرار الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة المتمثلة فيما يلي:

أ- **تطوير الاقتصاد حسب المستجدات العالمية:** بعد التراجع الكبير الذي حدث سنة 1995 وحسب التقرير الذي قدمته OMC والخاص بسنة 1998 والتي أعلنت فيه أن نمو التجارة الخارجية يعرف زيادة سريعة خلال السنوات الأخيرة توسع هذا النمو من جانب الدول المتقدمة وحسب تفسير المنظمة راجع إلى السياسات الداخلية الموجهة للتنمية والتي دخلت حيز التنفيذ والتي تقضي تحرير التجارة إلي جانب هذا التوسع السريع للمبادلات التجارية بين الدول النامية يبعث إلي ارتفاع مدهشا في نسبة النمو وأمام هذه التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة علي الاندماج في الاقتصاد العالمي

ب- **التميز وإنعاش الاقتصاد الوطني:**أن انضمام الجزائر إلى OMC يترتب عنها ارتفاع في حجم وقيمة المبادلات التجارية عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد نتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعمل زيادة المبادلات التجارية علي احتكار المنتجات المحلية الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة التي بدورها تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني

ج-تشجيع وتوسيع الاستثمارات: أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجة منها عامل هام في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر هذا المسعى الذي تعمل الجزائر على تحقيقه نقطة تحول مصيرية يتوقف عليها نجاحا لإصلاحات الاقتصادية فيها ورغم المؤشرات الاقتصادية المتذبذبة في الجزائر فمن المحتمل جدا أن. يتزايد حجم الاستثمارات ابتدءا من الاستثمار الحكومي، وذلك لكون السوق الجزائري سوق واعدا ذات طابع استراتيجي مهم جدا وعلى الجزائر توفير شروط ملائمة للمستثمرين في كل المجالات لجلب رؤوس أموال استثمارية

[1] إبراهيمي عبد الله، عياش قويدر، "**أثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 02، جامعة الاغواط، ص 64،65.

د-الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة: تستفيد الدول الأعضاء من مزايا التي تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها. الجزائر تستلزم الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها عضو ومن جهة ثانية بصفتها دولة نامية

2- الإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي2001- 2004 من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي: أن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلي غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل ،تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية[1].

إذا تميزت السنوات 2004-2001 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار،منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوى في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8%في سنة 2003، تراجع في البطالة أكثر من 29% إلي 24%.
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة،إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9% مليار دولار في زيادة مستمرة وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3% مليار دولارا لي 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار جزائري في سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري في سنة 2003 لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة الخفية والجلية المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج إذ يخفف من الانعكاسات الفاسدة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

[1] زرمان كريم، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، المركز الجامعي، خنشلة، جوان 2010، ص 201.

المبحث الثاني:النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالتجارة الخارجية:

تعتبر مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول الى ادراكها، اذ يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، والجزائر وغيرها من الدول تسعى الى رفع من معدلات النمو الاقتصادي، ويمثل هذا الرفع محورا رئيسيا في برامجها التنموية ومخططاتها وسياساتها الاقتصادية.

المطلب الأول: عوامل وخصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

تتمثل عوامل النمو الاقتصادي الجزائري فيما يلي:

1- العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر

بعد أن كانت الجزائر خلال فترة السبعينات من القرن الماضي تسجل أعلى معدلات النمو في العالم فإنها ومنذ الثمانينات من القرن الماضي خاصة مع انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، تم تقليص حجم الاستثمار العمومي وضعفت فعالية المؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نتيجة لندرة المدخلات الصناعية.

كما أن عدم النجاح في تنويع الصادرات وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يكشف بوضوح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، فتعرض الاقتصاد الجزائري للتقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية (أسعار الصادرات "البترول" أو الواردات تقلبات الصرف العملات الأجنبية) يعتبر عاملا إضافيا يعيق النمو ولا يشجع الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع درجة الخطر الاقتصادي، فحسب البنك الدولي فان أسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يعود إلى شدة حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية، فخلال الفترة 1970-2000 كانت الجزائر من أكثر البلدان تأثرا بالصدمات الخارجية(تقلبات أسعار النفط).

ولقد أصبحت قيمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج سلبية في الجزائر منذ منتصف السبعينات وبقيت كذلك حتى منتصف التسعينات، فتباطؤ النمو الجزائري يمكن تفسيره بالاستعمال غير الكفء لعوامل الإنتاج، بدلا من نقص رأس المال المادي أو رأس المال البشري، ولقد شهد مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج تحسنا طفيفا منذ منتصف التسعينات ولكنها بقيت سلبية.

ويعود السبب حسب صندوق النقد الدولي إلى:الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، وزيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات.

وتبقى معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة سنة 2000-2006 غير كافية لمواجهة مشكلة البطالة المرتفعة، ويعتبر تراجع الإنتاجية في الجزائر كبير خاصة إذا علمنا بان درجة التبعية كبيرة لقطاع المحروقات،فالأداء الضعيف للقطاعات الأخرى كان اشد تدهورا باعتبار أن جزءا كبيرا من تحسين معدلات النمو يرجع لارتفاع الإنتاجية في قطاع المحروقات خاصة في فترة ارتفاع الأسعار[1]

2 - خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

يميز النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2000 خصائص تتمثل في:

-**مستوى نمو غير كافي:** أثبتت الدراسات انه حتى يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام 6% عندما يزداد السكان بنسبة 1% غير انه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الأخيرة فان النمو مازال غير كاف من اجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.

- تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة من عدة سنوات.

- تلبية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

- وتعطي البنية الديموغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرة عند إعداد السياسات العمومية وتنفيذها.

ضعف نمو الإنتاجية: إن مستوى النمو ونوعيته تحددهما إنتاجية العمل ورأس المال لكن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، وحسب البنك العالمي فان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبيا، غير آن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي يعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية، والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبئ القطاع الموازي.

[1]ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**"، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص ص78-79

ثقل العوامل الخارجية: إن جمود بنية الاقتصاد على حساب الصناعة يؤدي بوجود تهديد من قبل المحيط الدولي على البلدان التي تصدر مادة واحدة مثل الجزائر، ويفرض هذا الجمود تحويل أرباح إنتاجية الاقتصاد المرتبطة بتقلب أسعار البترول إلى إنتاجية مادته.

قد سبق للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إن شدد على وضع القطاع الصناعي العمومي الذي مازال يعاني من مشاكل إعادة الهيكلة والتوازن في ميدان التسيير والسوق.

فاعتماد الجزائر على تصدير مادة واحدة إلا وهو المحروقات يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية عليها ذات الصلة بتقلبات سعر البرميل من البترول وما يترتب عنها من انعكاسات على الموارد المالية للدولة.[1]

-**النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف**إذ يمنح الكثير من المال لربح نقطة فينمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية وهذه النفقات العمومية تمولها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات فمثلا استخدمت الجزائر15 % من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2004-2005 لتحقق نسبة نمو أقل ب 3 مرات أي حوالي 5%.

-**النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو عابر** وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي فما دامت أسعار البترول مرتفعة فان الدولة قادرة على تمويل هذا النمو وعندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف على إنتاج النفط والغاز بكميات فان النمو يتوقف.

- **تمدد النمو الاقتصادي** بمعنى انه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليست مشاريع منتجة للعمل ورأس المال بمعنى أنها مشاريع لها نفس الإنتاجية وبنفس التجهيزات.

ومن خلال هذه الخصائص يتبين لنا أهمية وضرورة الاعتماد على الاستثمار المنتج وفي القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الريعية من أجل تحقيق نمو حقيقي ومستقر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية حتى لايمكن السيطرة عليه[2].

[1] إسماعيل شعباني، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة، الجزائر، 2000، 61-63.

[2] ناجي بن حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص79-82.

المطلب الثاني: النماذج القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

- توصيف النماذج القياسية المستعملة في التقدير

بهدف تلخيص دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، يمكن إعادة صياغة المعرفة المتراكمة حول الظاهرة المدروسة عن طريق تشكيل علاقة رياضية من شأنها تسهيل وصف تأثير المتغيرات الاقتصادية خالية من التفاصيل والتعقيدات وتمثل الواقع الاقتصادي إلى حد بعيد، ويتحقق ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي باعتباره مزيجا من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء.

هذا وقد تم تقدير أثر المتغيرات المستقلة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعددة لاحتساب مقدار التغيرات التي تطرأ على الإنتاج الداخلي بسبب المتغيرات المستقلة.

وتم توصيف مجموعة من النماذج لدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية وهيكلها والنمو الاقتصادي اعتمادا على المتغيرات التالية:

1-المتغيرالتابع

GDP: يمثل الإنتاج الداخلي الخام.

2-المتغيرات المستقلة.

X: إجمالي الصادرات من السلع والخدمات.

XL: صادرات المحروقات (الصادرات النفطية).

XO: صادرات عدا المحروقات (الصادرات غير النفطية).

M: إجماليالاستيراد من السلع والخدمات.

MK: استيرادات السلع الرأسمالية.

MI: استيرادات السلع الوسيطة.

D: المتغير الوهمي.

T: الزمن.

U: المتغير العشوائي.

B_0, B_1, B_2, B_3 : معلمات النموذج المقدر.[1]

أما النماذج المقدرة المستخدمة في التحليل فستأخذ الصيغ التالية:

I.النماذج المقدرة لأثر الصادرات على الإنتاج الداخلي الخام.

1- النموذج المقدر لأثر الصادرات التجميعية على الإنتاج الداخلي الخام.

$$GDP_t = B_0 + B_1 X_{t-1} + B_2 D + B_3 T + U$$

2- النموذج المقدر لأثر الصادرات المحروقات والصادرات عدا المحروقات على الإنتاج الداخلي الخام.

$$GDP_t = B_0 + B_1 XL_{t-1} + B_2 XO_{t-1} + B_3 D + U.$$

II.النماذج المقدرة لأثر الاستيرادات على الإنتاج الداخلي الخام:

1- النموذج المقدر لأثر الاستيرادات التجميعية على الإنتاج الداخلي الخام.

$$Log\ GDP_t = B_0 + B_1 \log M_{t-2} + B_2 D + U.$$

2- النموذج المقدر لأثر الاستيرادات التفصيلية على الإنتاج الداخلي الخام.

أ- النموذج المقدر لأثر الاستيرادات على الإنتاج الداخلي الخام.

$$LogGDP_t = B_0 + B_1 \log MK_{t-3} + B_2 D + U.$$

ب- النموذج المقدر لأثر الاستيرادات الوسيطة على الإنتاج الداخلي الخام.

$$Log\ GDP_t = B_0 + B_1 \log MI_{t-1} + B_2 D + U .$$

[1] سموعيد محمد علي فكاجي، "**اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي**"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الموصل،العراق، 1999، ص 172.

وللتحقق من فرضية البحث لاعتماد نماذج تقدير تثبت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ثم معالجة البيانات وفق النماذج القياسية السابقة بأربع صيغ رياضية وهي:

النموذج الخطي والنموذج الوغاريتمي المزدوج، النموذج نصف اللوغاريتمي والأسي.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للنمو الاقتصادي

من الأهمية توفير بيئة ملائمة للتجارة الخارجية للدول النامية لتحقيق نمو اقتصادي قوي يسمح لإنتاجها تخطي عقبة ضيق السوق المحلي لكي تسمح لعوائد صادراتها مجاراة احتياجاتها المتنوعة التي تعتبر حيوية لمواصلة التصنيع والتقدم التكنولوجي الضروري لنموها. ومنة تهتم في هذا المبحث بدراسة أهمية العلاقة بين تطور التجارة الخارجية وتطورها السلعي والإنتاج الداخلي الخام وأيضا تقييم أثار شروطها على النمو الاقتصادي[1].

1- أهمية العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية والإنتاج الداخلي الخام:

يتكون الإنتاج الخام من مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني مستبعدا منه قيمة الاستهلاك الوسيط، وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة

وبغرض توضيح مكانة التجارة الخارجية بمثقبها تصديرا واستيرادا في النمو الاقتصادي باعتبارها أحد مكونات الإنتاج الداخلي الخام، تستخدم مجموعة مؤشرات ذات الدلالة الاقتصادية وهي:

أ-درجة الانكشاف: يعتبر مؤشر درجة الانكشاف أداة أساسية في تقدير أهمية قطاع التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، ويمثل نسبة إسهام التدفقات الخارجية من السلع والخدمات إلىالإنتاج الداخلي الخام، فهي تجمع بين معاملي الاستيراد والتصدير لتلخص بذلك التطورات العامة لأهمية العرض والطلب الأجنبيين مجتمعين لتحديد مدى أهمية الاعتماد على قطاع التجارة الخارجية في عملية النمو الاقتصادي.

ب-معامل التصدير: يؤشر هذا المعامل الجزء من الإنتاج الوطني الذي يتم تصريفه في الأسواق الأجنبية بهدف الحصول على المقابل من وسائل الدفع الدولية المستخدمة لتمويل التنمية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

[1] سموعيد محمد علي فكاجي، "**اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص173.

ج-معامل الاستيراد: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية العلاقة بين الاقتصاد الوطني والعرض الأجنبي ويدعى كذلك معامل إحلال الاستيراد، ويكشف عن مدى تمكن الإنتاج الوطني على مواجهة الاحتياجات المحلية من مواد استهلاكية، تموين صناعي وسلع التجهيز الموجهة لتطويرالقطاعات المختلفة ويوضح بالمقابل مدى أهمية العرض الأجنبي في تلبية احتياجات السوق الوطني ودرجة تأثيرها على مسار التنمية الاقتصادية.[1]

2-معدل التبادل التجاري والنمو الاقتصادي:

في مجال التجارة الخارجية تلعب النقود دورها كوسيط في إجراء المبادلات إلاأنها تحجب سير العمليات الحقيقية، فالواقع أن قدرة الدولة على الاستيراد لا تتوقف على الكميات المصدرة إلى الخارج فحسب فحتى لو لم تكن دائنة أو مدينة في سنوات مختلفة، فإنها قد تكون أحسن أو أسوء حالا تبعا للتغيرات في الأسعار بما لها من تأثيرات غير مباشرة على أهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، ويرتبط نوع التأثير ايجابيا أو سلبيا بصورة أساسية باتجاهات تطور المبادلات.

حيث يتحدد ضمنها تطور الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والاستيرادات التي تشير إلى متوسط لمجموع أسعار السلع المصدرة والمستوردة كل على حدا، بأسعار سنة معينة تسمى الأساس.

إن معدل التبادل التجاري يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، والذي يعبر عن نسبة الرقم القياسي لأسعار صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لأسعار واردات نفس الدولة، وهي مقياس كمية الصادرات التي يمكن أن تحصل عليها دولة مقابل وحدة واحدة من وارداتها (مالية). ويتم حسابه عن طريق العلاقات التالية:

$$\text{معدل التبادل التجاري الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات}} * 100$$

[1] سموعيد محمد علي فكاجي، "**اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

- والجدول التالي يبين تذبذب نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 2015:

جدول رقم (08): تطور النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005- 2015 :

السنة	النمو الاقتصادي %
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.0
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.8
2012	3.3
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.9

المصدر:

wordbank data.

يوضح الشكل رقم (05): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005- 2015

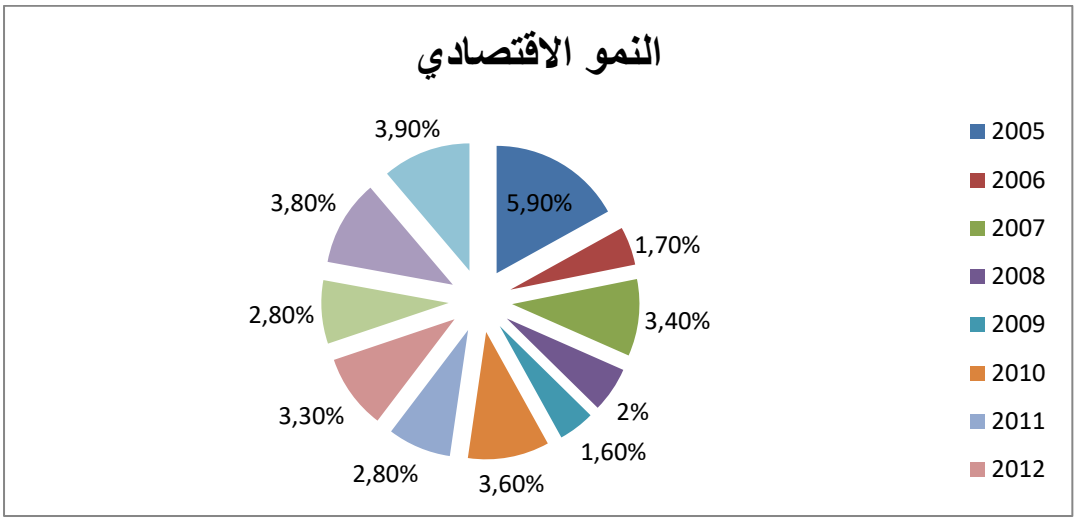

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التبادل التجاري كان في صالح الجزائر حيث سجل معدل النمو أعلى نسبة بلغت 5.9% لينخفض بعدها في سنة 2006 إلى ما نسبته 1.7% ثم شهد ارتفاع سنة 2007 إلى ما نسبته 3.4%، ثم ليعرف تذبذب خلال سنة 2008و 2009و 2012،2011،2010و 2013 على التوالي بما نسبته 2.6و 1.6، 3.6، 2.8، 3.3، 2.8 على التوالي وطبقا لهذه التغيرات كانت نتيجة تحمل الاقتصاد الجزائري لخسائر متراكمة.

أما في سنة 2014و 2015 انتقل معدل النمو الاقتصادي من 2.8 إلى 3.8و 3.9 وبما أن الرقم القياسي لأسعار الصادرات والاستيرادات عبارة عن متوسط موزون فان تطورها وتأثيرها على النمو الاقتصادي يحدد هيكلها السلعي لتجارتها الخارجية.

1-تطور هيكل الصادرات

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، غير انه بقيت الصادرات النفطية أهم ما يتم تصديره من إجمالي الصادرات والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (09): تطور هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015

السنوات		المجموع	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات
2005	القيمة	46495	45588	907
	النسبة%	100	98.05	1.95
2006	القيمة	45791	53608	1183
	النسبة%	100	97.84	2.16
2007	القيمة	60916	59605	1311
	النسبة%	10	97.85	2.15
2008	القيمة	79146	77192	1954
	النسبة%	100	97.53	2.47
2009	القيمة	45477	44411	1066
	النسبة%	100	97.66	2.34

2010	القيمة	57762	56143	1619
	النسبة%	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73802	71662	2140
	النسبة%	100	97.10	2.902
2012	القيمة	72620	70571	2048
	النسبة%	100	97.18	2.82
2013	القيمة	63823	63602	2161
	النسبة%	100	96.72	3.28
2014	القيمة	61172	58362	2810
	النسبة%	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35138	33081	2057
	النسبة%	100	94.15	5.85

المصدر:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/satistique/bilan-du-commerce-exterieur,c-le 10/06/2019.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2005- 2015، عبر الموقع:

10/06/2019.http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique,c-le

و الشكل الموالي يوضح تطور هيكل صادرات جزائر للفترة 2005- 2015:

شكل رقم(06): تطور صادرات جزائر للفترة 2005- 2015

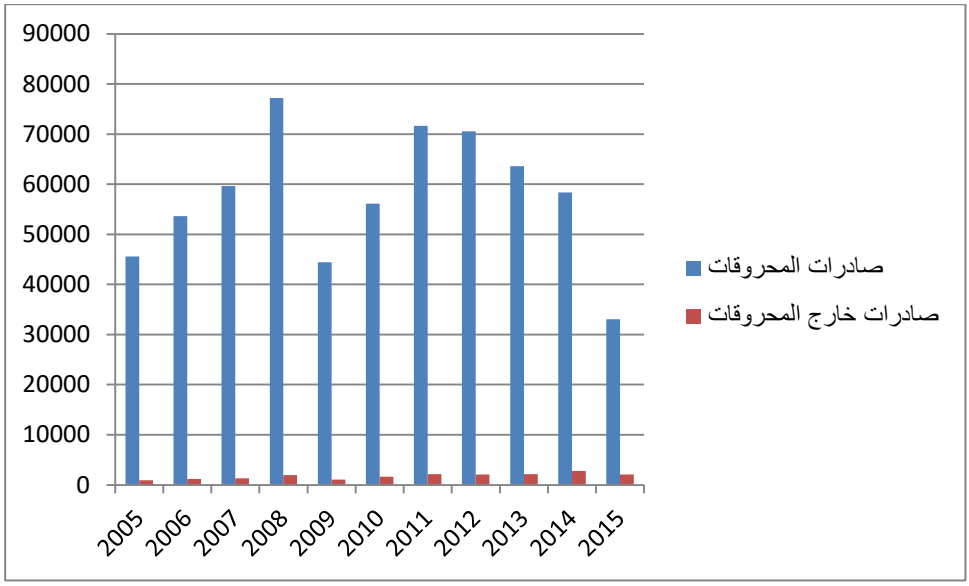

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (09).

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز السلعي والاعتماد شبه الكلي على نوع واحد من السلع وهي المحروقات كما يلاحظ أن نسبة التصدير في هذا القطاع قد تضاعفت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2005- 2008) حيث انتقلت من 45588 مليون دولار سنة 2005 إلى 77192 مليون دولار سنة 2008 وهي أعلى قيمة خلال بنسبة 97.53% لهذا العام، لكن سرعان ما انخفضت الصادرات بنسبة تفوق 42% سنة 2009 وهذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد عالمي، تم عادت إلى الارتفاع سنة 2011 بقيمة 71622 مليون دولار.

وخلال سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 بدأت قيمة صادرات المحروقات تنخفض تدريجيا وصلت إلى 33081 مليون دولار سنة 2015 بنسبة 94.15% وهي اقل نسبة تصدير في القطاع نتيجة انخفاض عوائد التصدير واعتماد إستراتيجية تنويع الاقتصاد خارج المحروقات بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.

و فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فرغم نسبتها الضعيفة والتي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 5%، فقد عرفت تزايدا مستمرا حيث تجاوزت سنة 2006 ولأول مرة 1183 مليون دولار، واستمرت في الارتفاع إلى أن تجاوزت عتبة 2000 مليون دولار سنة 2011 ووصلت إلى أكثر من 2800 مليون دولار سنة 2014، وهذا نتيجة لسياسة الدولة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات وللقطاعات المخصصة للمنتجات الموجهة للتصدير ، وتجدر

الإشارة إلى أن الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاع ملحوظا نحو الاتحاد الأوروبي منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، إلا أن هذه القيمة تبقى دون المستوى المطلوب.

2- تطور هيكل الواردات الجزائرية

جدول رقم (10): تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2005- 2015

السنوات		المجموع	مواد غذائية	سلع التجهيز	سلع أخرى
2005	القيمة	20357	3587	12700	4070
	النسبة%	100	17.62	62.39	19.99
2006	القيمة	21456	3800	13558	4098
	النسبة%	100	17.71	63.20	19.01
2007	القيمة	27631	4954	17277	5400
	النسبة%	100	17.93	62.53	19.54
2008	القيمة	39479	7796	24674	7009
	النسبة%	100	16.34	65.82	17.75
2009	القيمة	39297	5863	25539	7895
	النسبة%	100	14.92	64.98	20.10
2010	القيمة	40212	6024	25850	8338
	النسبة%	100	14.99	64.28	20.73
2011	القيمة	47300	9805	26611	10884
	النسبة%	100	20.73	56.26	23.01
2012	القيمة	50376	9023	24562	16791
	النسبة%	100	17.91	48.76	33.33
2013	القيمة	54903	5980	27004	18372
	النسبة%	100	17.43	49.11	33.46
2014	القيمة	58330	11005	32303	15022
	النسبة%	100	18.37	55.38	25.75

2015	القيمة	51646	9329	28684	13633
	النسبة%	100	18.06	55.40	26.40

المصدر: - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/satistique/bilan-du-commerce-exterieur,c-le 10/06/2019.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2005- 2015، عبر الموقع:

10/06/2019.http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique,c-le

و الشكل الموالي يوضح تطور هيكل واردات الجزائر للفترة 2005- 2015:

شكل رقم(07): تطور واردات الجزائر للفترة 2005- 2015

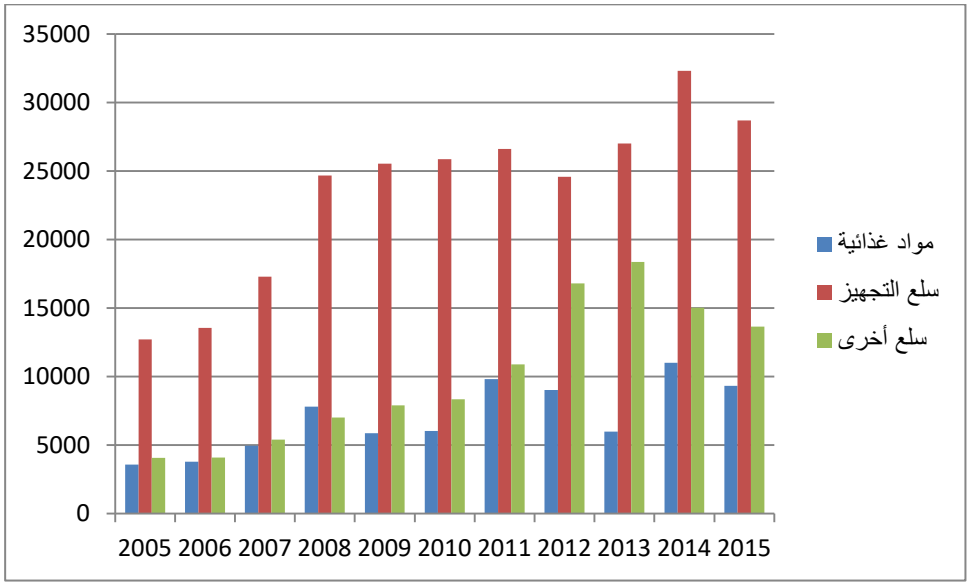

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (10).

من خلال الجدول السابق يتبين أن سلع التجهيز والتي تشمل كل من التجهيزات الصناعية، الفلاحية، والمواد النصف مصنعة تستحوذ عل أكبر نسبة من الواردات الجزائرية حيث تفوق نسبتها 50 بالمائة، حيثبلغت قيمتها 32 مليون دولار سنة 2015، ويرجع ذلك إلى إتباع الدولة لبرامج تنموية ترتب عنها زيادة واردات الدولة من هذه السلع، خصوصا التجهيزات الصناعية التي تعد من أهم مكونات الواردات عل الإطلاق، حيث بلغت نسبة 36بالمئة من إجمالي الواردات سنة 2011 بقيمة 15,9 مليون دولار.

وتليها مباشرة المواد الغذائية التي عرفت تزايدا مستمرا حيث وصلت قيمتها إلى أكثر من 11 مليون دولار سنة 2014، باستثناء سنتي 2009 و2010 أن انخفضت قيمة الواردات إلى 5,863 و6,024 مليون

دولار أي بنسبة 14,92 و14,99 بالمائة على التوالي، وذلك نتيجة تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم الواردات الغذائية.

وبالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية، المواد الأولية والطاقة، فهي تحتل المرتبة الأخيرة من حيث نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات، وهذا نظرا لتوفر النفط من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة، إضافة إلى الطاقة والزيوت من جهة أخرى.

3- تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات الأخيرة عدة تطورات والموضحة في الجدول الأتي:

جدول رقم (11): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005- 2015

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2005	46495	20357	26138	228.40
2006	54791	21465	33326	255.26
2007	60916	27631	33285	220.46
2008	79146	39479	39667	200.48
2009	45477	39297	6180	115.73
2010	57762	40212	17550	143.64
2011	73802	47300	26502	156.03
2012	72620	50376	22244	144.14
2013	65823	54903	10920	119.89
2014	61172	58330	2842	104.88
2015	35138	51646	-16508	68.04

المصدر:- الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع:

http://www.ons.dz/index-ar,ph,c-le 10/06/2019.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2005- 2015، عبر الموقع:

10/06/2019.http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique,c-le

و الشكل الموالي يوضح تطور كل من الواردات، والصادرات ورصيد الميزان التجاري الجزائري:

شكل رقم(08): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005- 2015

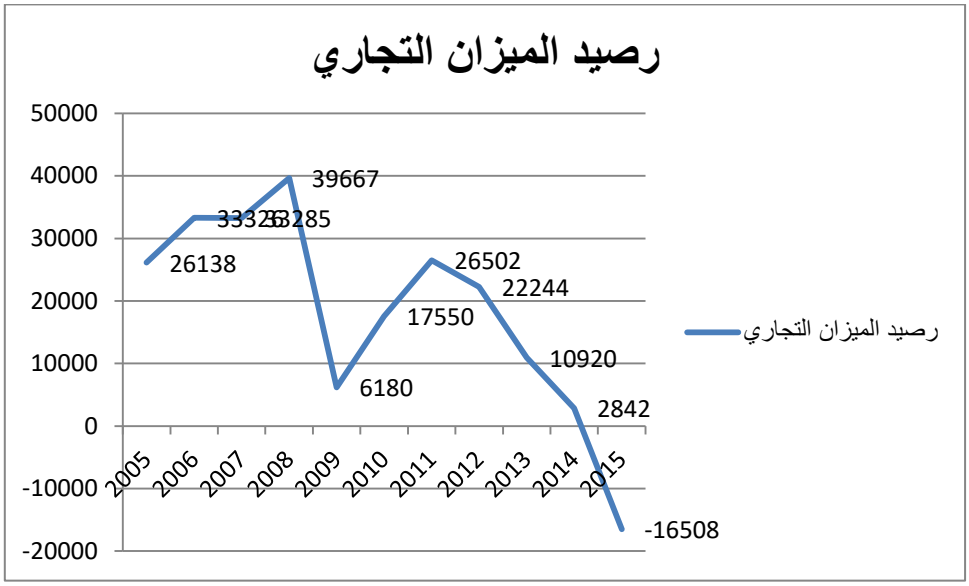

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11).

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تميزت بارتفاع رصيد الميزان التجاري سنة 2005، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 228.40%، ثم شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا حيث سجل سنة 2008 أعلى قيمة بلغت 39667 مليون دولار وذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات التي بلغت قيمة 79146 مليون دولار، لينخفض الرصيد بشكل ملحوظ سنة 2009 حيث وصل إلى 6180 مليون دولار أي بنسبة تغطية 115.73%، وهذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما ترتب عنها من انخفاض في الصادرات، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر إلى مدة طويلة إذ بدا في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010 حيث حقق خلال سنة 2011 وسنة 2012 ما نسبته 156.03% و144.14% على التوالي أي ما قيمته 26502 و22244 مليون دولار على التوالي.

أما خلال سنتي 2013 و2014 شهد الرصيد تراجعا كبيرا إذ وصل إلى غاية 2842 مليون دولار خلال سنة 2014 وهي ادني تكلفة سجلت خلال هذه الفترة، وبحلول سنة 2015 سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا بقيمة 16508 مليون دولار .

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في ظل التحرير التجاري

المطلب الأول: اثر التحرير التجاري على القطاع الزراعي

يحتل قطاع أهمية نسبية في الاقتصاد الجزائري حيث تعتبر الجزائر من الدول المستوردة للغذاء والمصدرة لبعض المحاصيل الزراعية، %، تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 82646 كلم² أي 3.47% من المساحة الإجمالية، إلا إن المستغل منها جد ضئيل حيث يقدر ب 5600 كلم² أي 6.67%، والجدول التالي يمثل تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الوطني:[1]

جدول رقم (12): جدول تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2015

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	القيمة المساهمة م د	715.5	793.6	885.1	902.1	1157.2	1269.8	1478.5	1775.1	2031.6	2131.9	2435.9
	النسبة%	8.06	7.78	7.86	7.02	9.60	9.17	9.24	10.21	11.02	11.29	11.56

المصدر:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/satistique/bilan-du-commerce-exterieur,c-le 10/06/2019.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2005- 2015، عبر الموقع:

10/06/2019.http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique,c-le

ومن الجدولأعلاه يتبين أن هذا القطاع عرف تدهورا مستمرا فيما يخص مساهمته في إجمالي الناتج المحلي فبعد أن كان يساهم بحوالي 8.06% عام 2005، انخفض إلى 7.78% سنة 2006 ويعود ذلك إلى: تطور العجز التجاري الفلاحي وتزايد فاتورة الاستيراد

[1] مراس احمد، "**اثر برامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، ديسمبر 2015، ص 358.

تم ارتفع بنسبة ضئيلة في سنة 2007 بنسبة تبلغ 7.66%، حتى ينخفض سنة 2008 إلى 7.02%وهذا يرجع إلى انخفاض الدعم الصادرات وتراجع الإنتاج الزراعي نتيجة العديد من المشاكل المتعلقة بالتسويق والتخزين وكذا ذهاب الدعم الفلاحي إلى غير مستحقيه أيإلى غير المنتجين الفعليين.

ثم شهد ارتفاع مستمر سنة 2009 إلى غاية سنة 2015، ويعود أساساإلىتقديم دعم داخلي للاستثمارات في المجال الفلاحي ودعم مداخيل الإنتاج الفلاحي.

كما عرف الناتج الزراعي الإجمالي زيادة مستمرة نسبيا، فقد 715.5 مليار دينار سنة 2005، ليرتفع إلى 793.6 مليار دينار سنة 2006، ثم 885.1 مليار دينار سنة 2007، ليستمر الارتفاع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ 902.1 مليار دينار، 1157.2مليار دينار، 1269.8 مليار دينار، 1478.5 مليار دينار، 1775.1 مليار دينار، 2031.6 مليار دينار، 2131.9 مليار دينار، 2435.9 مليار دينار، خلال السنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول لايزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق.

يقدر معدل النمو في القطاع الزراعي سنة 2015 بنسبة 10% .

فيما يخص الفلاحة قدرت مصالح الوزارة المالية خلال السداسي الأول سنة 2015 نموا بنسبة تزيد عن 5.3%، ويعود ذلك أساسا إلى إنتاج الحبوب التي شهدت ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بسنة 2014.

من اجل تغطية الطلب على الحبوب يسعى القائمون على القطاع إلى زيادة الإنتاج تدريجيا، للوصول به إلى 70 مليون قنطار خلال سنة 2019، إذ ينبغي على هذا النمو أن يتحقق من خلال:

-تنمية الأراضي الزراعية

-توسيع المساحات المروية، إدماج الأسمدة والبذور المعتمدة وتطوير المكنة.

المطلب الثاني:إثر التحرير التجاري على القطاع الصناعي

يمكن إبراز أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، عبر الاستدلال بدور هذا القطاع في حجم الناتج الخام للاقتصاد الوطني، ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة التي تعبر عن المساهمة الفعلية في المجهود الاقتصادي الوطني، وذلك خلال السنوات الأخيرة التي شهد فيها القطاع ظروفا مواتية من المفروض أن تؤدي إلى انتعاش أدائه، وزيادة قدراته الإنتاجية والتنافسية.

وانطلاقا نم مؤشر الناتج الخام، يمكن إبراز أهمية القطاع الصناعي في خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، وذلك عبر حساب معدل مساهمته في الناتج الخام الوطني[1].

إضافة إلى ذلك فان القطاع نفسه يمكن تقسيمه وفقا للعملية الإنتاجية إلى الصناعات استخراجية تشمل قطاع المحروقات والمناجم، وقطاع الصناعات الإنشائية التي يشمل قطاع الأشغال العمومية والأشغال البترولية، بالإضافة إلى قطاع الصناعات التحويلية الذي يشمل باقي الفروع الصناعية والجدول التالي يوضح مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج الداخلي الخام الوطني:

جدول رقم (13) : جدول تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2015

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعة	القيمة م د	6185.6	7204.3	7866	9181.9	7820.2	9332.3	10730.9	11366.1	11329.9	11695.8	11581.5
	النسبة%	23.22	23.7	23.29	23.84	21.64	22.46	22.37	21.79	20.49	20.08	19.26

المصدر: - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/satistique/bilan-du-commerce-exterieur,c-le 10/06/2019.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2005- 2015، عبر الموقع:

10/06/2019.**http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique,c-le**

[1] سارة بوراس، "**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل المنظمة العالمية للتجارة**"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر الاكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص 253.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن سيطرة الصناعة خلال هذه الفترة وصلت سنة 2005 و2006 الى23.22% و23.7%، لترتفع نسبة المساهمة خلال السنتين 2007 و2008إلى23.29 % و23.84 وهذا راجع أساسا إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية تحت ضغط المنافسة الدولية.

ثم انخفض سنة 2009 بنسبة 21.64 %وذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، ونقص البحوث والتطوير.

لتعاود الارتفاع بنسبة 22.46% سنة2010، ثم انخفض بعد الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر إلى أن يصل إلى نسبة 19.26 خلال سنة 2015،و هو ما يعبر عن مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالريع النفطي.

المطلب الثالث: اثر التحرير التجاري على قطاع الخدمات

يعد قطاع الخدمات احد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل وكذا مساهمته المهمة في الإنتاج الإجمالي، بعد ما كان هذا القطاع يعاني الإهمال ويرتب في المرتبة الثالثة كونه لا يساهم في خلق الثروة بسبب لا مادية منتجاته وبعد الثورة الصناعية والتطور الصناعي نما قطاع الخدمات بسرعة فائقة، وحولت معظم الاقتصاديات إلى اقتصاديات خدمية حاليا يعتبر قطاع الخدمات قلب الاقتصاد المعاصر مثل ما كانت الصناعة قلب الاقتصاد الصناعي والزراعة قلب الاقتصاد التقليدي، والجدول التالي يوضح تطور قطاع الخدمات في الناتج الخام الداخلي خلال سنة 2005- 2015:

جدول رقم (14): يوضح تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2015

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الخدمات	القيمة م د	1971.9	2197.4	2506.5	2752.9	3066.1	3244.8	3778	4238.7	5062.6	5522.9	5732.9
	النسبة%	22.22	21.55	22.26	21.44	24.45	23.43	23.63	24.38	27.47	28.45	28.90

المصدر:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/satistique/bilan-du-commerce-exterieur,c-le 10/06/2019.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2005- 2015، عبر الموقع:

10/06/2019.http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique,c-le

من خلال الجدول أعلاهنلاحظ أن مساهمة قطاع الخدمات شهدت ارتفاعا ملحوظا بمعدل 22.22% سنة 2005 بما قيمته 1971.9 مليار دينار، حيث بلغت هذه النسبة 28.90% سنة 2015أي ما قيمته 5732.9 مليار دينار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ، ارتفاع الطلب الاستهلاكي للمواطن وقيام الحكومة بإعطاء اهتمام للقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات منها القطاع الخدمي، ووضع الجزائر لبعض البرامج الاقتصادية منها برنامج الإصلاح الاقتصادي والإنعاش الاقتصادي أدىإلى تحسين قطاع الخدمات خاصة البنية التحتية، تحسين بعض الخدمات مثل الخدمات السياسية والإعلام والاتصال والتعليم، ورغم هذه المحاولات تبقى القيمة ضعيفة ومحدودة في قطاع الخدمات، بنسبة مساهمة هذا القطاع خارج المواد الأولية للمحروقات.

خلاصة الفصل:

مرت التجارة الخارجية للجزائر منذ استقلالها بثلاث مراحل كانت آخرها هي مرحلة التحرير، ويتضح ذلك في عدة أمور أهمها سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة...الخ

وتتميز تجارة الجزائر الخارجية باعتمادها بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، يجعل نموها الاقتصادي يرتبط بشكل كبير بمستوى أسعار المحروقات في السوق العالمية، وقد عرف هذا النمو ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة نظرا لارتفاع أسعار البترول بشكل مذهل.

خاتمة

تعتبر التجارة الخارجية العصب الحساس لاقتصاد العالم، حيث ان زيادة التبادل التجاري بين دول العالم هو ما يوطد العلاقات السياسية ويرتبط تنظيمها بالسياسات التجارية التي تتبعها الدولة.

ولقد تطورت التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي وعرفت عدة تفسيرات حول أسباب قيامها، واختلفت هذه التفسيرات من مدرسة إلى أخرى، بداية من المدرسة الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل الدولي التجاري إلى اختلاف تكاليف الإنتاج وصولا إلى المدارس الحديثة التي فسرت التبادل الدولي المتعلق بالدول المتقدمة، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وتشابه الأذواق والى تنوع المنتجات.

ويلعب الانفتاح التجاري دورا كبيرا في التأثير على النمو الاقتصادي للدول و الذي يعرف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، و بالتالي يحفف من عبئ ندرة الموارد و يولد زيادة الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة مشاكل الاقتصاد.

و في هذا السياق عملت الجزائر بالتباع العديد من البرامج والسياسات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى الآن بدءا بسياسة الاقتصاد الموجه ثم سياسة الانفتاح والاندماج الاقتصادي وصولا إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي من اجل تطوير ورفع معدل النمو الاقتصادي.

على الرغم من المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة إلا أن المسعى لم يتحقق بسبب اعتمادها على مورد اقتصادي واحد والمتمثل في العائدات النفطية في ظل غياب مساهمة ملموسة وفعالة للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الاستنتاجات التالية:

الاستنتاجات:

- لم يؤدي الانفتاح والتحرير التجاري في الجزائر إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادي نتيجة اعتماد الجزائر على العائدات النفطية، التي لم يشتملها إجراءات التحرير و الإعفاءات التي مست المنتوجات الصناعية.
- لم يكن للصادرات خارج المحروقات تأثير كبير على معدلات النمو الاقتصادي كون مساهمة هذه الأخيرة في العائدات المالية ضئيلة جدا، ولا تتعدى حدود 2%.
- نلاحظ تباطئ وتيرة الانضمام إلى OMC و بالتالي عدم تعديل إجراءات التحرير، خاصة المتعلقة بالمنتوجات الزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزات نسبية، تمكنها من التفوق في الأسواق الدولية.
- آليات تحرير و الانفتاح المنتهجة مثل الشراكة الاورومتوسيطية لا تخدم بنودها دول جنوب المتوسط و منها الجزائر بقدر ما تخدم دول الاتحاد الأوروبي، سوآءا تعلق الأمر باستثناء البترول و الغاز من الإعفاءات، أو عدم إلغاء الحواجز على المنتوجات الزراعية بحجة عدم مطابقتها للمعايير الصحية.
- مبدأ قواعد المنشأ الذي يحتم على الجزائر التعامل مع الدول المعنية بالشراكة حتى تستفيد منتجاتها الصناعية النفطية من الإعفاءات و المزايا الممنوحة في إطار عقود الشراكة.

- ذهاب العوائد النفطية إلى قطاعات هامشية استهلاكية، بعيدا عن الاستثمارات المنتجة المدرة للقيمة و التي من شأنها أن ترفع من معدلات النمو الاقتصادي و تزيد في مستويات التنمية الاقتصادية.
- غياب مناخ استثماري شفاف و فعال يسمح بجذب استثمارات أجنبية في ظل الانفتاح و التحرير التجاري و بالتالي تقويض مسألة تحقيق العجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى عدم تراكم رؤوس الأموال و منه ضعف و ركود معدلات النمو الاقتصادي.
- إن الجزائر تعتبر من بين الدول النامية التي مازالت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تبلغ مستوى تحقيق اكتفائها الذاتي و هذا في بعض القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) رغم الإصلاحات العديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني.

الاقتراحات:

من اجل تطوير المساهمات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في رفع معدل النمو الاقتصادي يجب القيام ب:

- ضرورة تطوير مساهم الصادرات خارج المحروقات من خلال التركيز على قطاعات اقتصادية غير نفطية تسمح ببناء استثمارات منتجة كقطاع الصناعة الاستخراجية، السياحة و الفلاحة.
- ضرورة إعادة التنظير و اتفاق الشراكة الاورومتوسيطية و صياغة بنود تخدم مصالح الطرفين، و ضرورة إسقاط بنود مجحفة مثل مبدأ قواعد المنشأ، و القيود الصحية و البيئية.
- التسريع في عملية التفاوض من أجل الانضمام ل OMC، و ضرورة أخذ المفاوضين بعين الاعتبار في القطاعات التي تملك فيها ميزات نسبية تمكننا من الولوج في المبادلات الدولية و حق مبدأ تكافؤ الفرص.
- العمل على ضرورة تنويع مصادر الاقتصاد الوطني و عدم الاعتماد على مورد واحد حتى تزيد عنه مساهم بقية القطاعات في النمو الاقتصادي بمعدلات مقبولة و مرضية.
- رفع مستوى الاكتفاء الذاتي لتفادي استيراد السلع بأسعار مرتفعة.

قَائِمَةَ المَرَاجِع

الكتب

1. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، عمان.
2. اشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان, الاردن, 2013.
3. حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.
4. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف واخرون، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006.
5. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2014.
6. أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1993
7. أحمد عادل الحشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002،ص220.
8. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 2000.
9. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
10. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. حسام علي داوود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2002.
12. خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
13. رشاد العصار واخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
14. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر.

15. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2005.

16. سعد الغالب ياسين، الادارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

17. سمير لقماني، منظمة التجارة العالمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

18. سهير محمد السيد حسن، محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005.

19. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.

20. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

21. عبد الملك عبد الرحمان مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار شتات للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

22. عبد الناصر نزال العابدي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،1999.

23. عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.

24. فضل علي مثنى، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالميةعلى التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

25. فليححسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

26. كامل بكري، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001.

27. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

28. محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2010.

29. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع ، مصر،1999.

30. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشري، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

31. محمود الشيخ، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

32. مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998.

33. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2006.

34. موسى سعيد المطر واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

35. ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 .

36. وليد بشيشي, سليم مجلخ, دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي, دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة, الجمهورية اللبنانية

المجلات:

37. وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، مخبر العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط .

38. بورحلة ميلود، بوطية محمد، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر، الشلف.

39. عمر محمود ابو عبيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأزهر، العدد الأول، غزة، فلسطين.

40. وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، مخبر العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط .

41. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسيطية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2012.

42. ليلى عيساوي، شهرزاد زغيب، افاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 04، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص 81، عبر موقع: http://www.webreview.dz ,

43. غطاس عبد الغفار، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1980-2011"، مجلة باحث عدد 2015/15، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر. https://giem.kantakji.com/article/details/ID/980

44. زيرار سمية، تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.

45. ابراهيمي عبد الله، عياش قويدر، اثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشائم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 02، جامعة الاغواط.

46. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 07، المركز الجامعي، خنشلة، جوان 2010.

47. مراس احمد، أثر برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، ديسمبر 2015.

مذكرات:

48. بداوي مصطفى، المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البليدة، الجزائر، 2003- 2004.

49. حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخالاجية في ظل تقلبات أسعار الصرف " دراسة حالة الجزائر 2008-2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة الوادي، مذكرة منشورة، 2014-2015

50. مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005.

51. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014.

52. سبع حكيمة، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف " دراسة حالة الجزائر 2008-2014"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة حمه لخضر بالوادي، مذكرة منشورة،2014-2015.
53. عطالله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر،2010-2011.
54. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجسير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2010-2011.
55. سارة بوراس، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015.
56. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
57. سموعيد محمد علي فكاجي، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الموصل،العراق، 1999.

sites

58. -http:/ sciencejuridiaues.ahlamontada.net
59. -http://www.startimes.com
60. https://giem.kantakji.com

الملخص

تعد التجارة الخارجية احد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية، إذ تمثل البنية التحتية لاقتصاد أي بلد مع تطور و نمو الأحداث المتعاقبة، وهي الأداة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات الاقتصادية الذي يعتبر من أهم مؤشرات ازدهار المجتمعات و رفاهيتها ، و هذا من خلال عمليات الاستيراد و التصدير التي تساهم في جلب النقد الأجنبي و تصريف الفائض من الإنتاج إلى البلدان الأخرى، مما يعني أن التجارة الخارجية تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي مما يعكس وجود ارتباط قوي بينهما.

و الجزائر كغيرها من الدول سعت منذ الاستقلال على اتخاذ إجراءات و تدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الأهداف الاقتصادية، و قد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية و الإيديولوجية السياسية التي حكمت البلد، حيث حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية للسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و تحقيق مستوى معيشي و رفاهية و تنمية مستدامة، و هو تحقيق هذا النمو يتطلب جهودا واسعة.

الكلمات المفتاحية:

تحرير التجارة الخارجية، المنظمة العالمية للتجارة، النمو الاقتصادي.

Summary

Foreign trade is one of the main components of economic relations. The infrastructure of the economy of any country, With the development and growth of successive events, Is the main tool for achieving comprehensive development. It contributes to raising economic growth rates, Which is one of the most important indicators of prosperity and prosperity of societies through import operations and export, Which contribute to the import of foreign exchange and the discharge of surplus production to other countries, which means that foreign trade is of great importance in the process of economic growth, Reflecting a strong link between them.

Algeria like other countries, Has since adopted measures to regulate its foreign trade sector to serve the economic objectives, These policies differed according to the economic and ideological political circumstances that governed the country. Algeria tried after liberalizing foreign trade to seek economic growth that qualified it to integrate into the global economy and to achieve a standard of living and prosperity and sustainable development, To achieve this growth requires extensive efforts.

Key words:

Liberalization of foreign trade, World Trade Organization, Economic growth